

الاقتصاد



العدد 165 # السنة الثالثة عشرة # الجمعة 8 كانون أول 2006

تقرير "بيكر" يدعو الى التعاون مع سوريا وإيران بشأن العراق
اعتصام بيروت: الإقتصاد حضر عرضاً في شوارع بيروت.. وأربابه بلوحوون به ورقة ضغط!!
2 مليارات دولار كلفة فاتورة الطاقة في لبنان.. الشمس والرياح حلفاؤنا الجدد

سوء نية ام مجرد غلطة أو توجه مقصود.. ومن المسؤول؟!

الحكمة الدولية: بين صلاحيات النظر في جرائم "لاحقة" أو "أخرى" .. الفخ في الترجمة او النوايا؟!

هل وراء الأمر سوء نية أو سوء تقدير أم مجرد غلطة بفعل السرعة غير المحسوبة؟ كيف وصل نص النظام الأساسي لإنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي إلى المسؤولين اللبنانيين باللغة العربية؟ مبرر السؤال أن واحدة من أبرز المطبات السياسية هي تلك المتعلقة بتحديد الجرائم والمدة الزمنية المسموح للمحكمة العودة بها إلى الوراء لا سيما أن المخاوف الأساسية لدى أطراف كبرى في لبنان تتعلق باستخدام المحكمة كأداة لنيل قضايا مفصلية خلال تدخل الحرب الأهلية مع التدخلات الأجنبية أي العمليات ضد المارينز الأميركي والقوات الفرنسية في تشرين أول عام 1983.

ففي النص الموزع - ومن وزعه ومن ترجمه؟ الام المتحدة أم رئاسة الحكومة؟ - تقول الفقرة: المادة 1: اختصاص المحكمة الخاصة تكون للمحكمة الخاصة السلطة لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن اعتداء الرابع عشر من شباط 2005 الذي أدى إلى اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وإلى وفاة، أو جرح، غيره من الأشخاص. في حال وجدت المحكمة أن الاعتداءات الأخرى التي حصلت في لبنان بين الأول من تشرين الأول 2004 والثاني عشر من كانون الأول 2005، أو في أي تاريخ آخر يقرره الأطراف بموافقة مجلس الأمن، هي مرتبطة ببعضها البعض وفقاً لمبادئ القانون الجنائي ومائلة بطبيعتها

وخطورتها لاعتداء الرابع عشر من شباط 2005، ستكون لديها كذلك السلطة لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن مثل هذه الاعتداءات. وما سبق يدل بوضوح على إمكانية الاشتباه والعودة إلى أي جريمة أو عملية سابقة أو لاحقة وهو ما يقطع الشك باليقين بالنسبة للمتخوفين من هذا الأمر. أما النص بالانكليزية فيقول حرفياً: Article 1 of the Statute of the Special Tribunal for Lebanon provides as follows: "The Special Tribunal shall have jurisdiction over persons responsible for the attack of 14 February 2005 resulting in the death

بأي جريمة لاحقة. فهل من الممكن أن يكون الأمر خفة ومجرد خطأ بهذا القضية يمكن لها أن تتحول إلى صاعق تفجير يطال البلاد بأسرها؟ وهل إذا حملت الأسطر العشرة الأولى من النص خطأ سخيفاً بالشكل يعرفه أي مترجم لكنه خطير في المضمون فهل ان الأسطر الباقية تحمل أخطاء - أفخاخ؟ ووفق أي نص ينبغي الاستناد كون النص يتكلم عن ثلاث لغات رسمية وهل ان مثل هذا الخطأ يبيح التساؤل حول ضرورة التأييد في القراءة اللغوية على الأقل حتى لا نتكلم عن القراءة القانونية والسياسية؟

تحولات اقليمية وصراع عربي - عربي يفاقما المشكلة.. ولا عودة للنفوذ السوري كما عرفه لبنان مصادر عربية معنية: لا حرب أهلية ولكن خوف من مشاكل أمنية.. والتحكم بالسلطة محور الصراع



ماذا يجري في لبنان؟ هل يمكن اختزال كل هذا بالعصفورية، كما وصفها منذ فترة الرئيس نبيه بري؟ أم ان ظروفها شبيهة بالعام 1975 عشية اندلاع الحرب الأهلية تبرز اليوم، أم هي تتشابه مع الأيام الأخيرة قبل ولادة اتفاق الطائف أم هي بكل بساطة تتطابق مع ما حصل في آذار 2005 من حول كبرى في تركيبة السلطة اللبنانية وولاءاتها؟

خرك شعبي هو الاضخم في تاريخ لبنان سجل في الأول من كانون الأول وانقسام سياسي حول مذهبي هو الاقسى في تاريخ الطوائف الإسلامية في لبنان. ولغة المذهبية استحضرت العراق بسرعة قياسية بعد يومين فقط على التحرك وبعد اعتصام رئيس الحكومة ومن تبقى من وزراء في السراي الحكومي وتلويح باستخدام سلاح الاقتصاد على لسان المؤمن عليه بشكل غير مسبق.

مصادر عربية معنية بالوضع اللبناني تؤكد ان لا حرب أهلية في لبنان، فلا القرار الدولي يسمح بذلك ولا القرار الاقليمي كذلك. وان الأطراف المحلية اعجز من أن تجر البلاد إلى الحرب لو قصدت ذلك وان كان هذا الاطمئنان لا يحول دون حدوث مشاكل أمنية او توترات تعكس مخاطر حقيقية بتطورها في حال استمر وضع

الانقسام كما هو لفترة طويلة. وترى المصادر ان عوامل الانقسام الداخلي عديدة وواضحة ولكن تقاطعها مع عوامل توتر اقليمية هو ما يفاقمها ويحول دون تغليب خطاب المهادنة على خطاب التصعيد. وتضيف المصادر ان قضية التحكم بالسلطة في لبنان هي القضية المحورية الآن. بعد ان قبل فريق اساسي بما حصل خلال العامين الماضيين من تغيرات اقليمية وداخلية لا بل حالف هذا الفريق الفريق المتحالف مع اخصامه واعدائه. وهو اليوم امام لوحة متغيرة تماما عما جرى حين احتل الجيش الاميركي بغداد. واتى تقرير بيكر-هاملتون بعد الانتخابات النصفية الاميركية. وبعد تصريحات وزير الدفاع الاميركي الجديد عن ايران وسوريا. وبعد زيارة عبد العزيز الحكيم الى البيت الابيض. وبعد كلام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان عن دور لايران وسوريا وتركيا من العراق الى لبنان. وبعد التشديد على نتائج الحرب الاسرائيلية على لبنان. كل هذه المؤشرات مع تبدل التحالفات الداخلية في لبنان توصل الى نقطة مطابقة تماماً بمفصليتها الى نقطة آذار 2005 لجهة اعادة تشكل السلطة اللبنانية. وتعتقد المصادر ان الكرة الفعلية في ملعب الفريق المسك بالسلطة. لان مقارنته لخل هذه المسألة باسراخ الاخرين

يحدد اتجاه الاحداث اذا كانت شبيهة بالمسلك نفسه الذي سلكه الفريق الاخر في ظروف مشابهة منذ عامين. اما المشكلة الثانية وربما هي الأهم ان دولة عربية كبرى تعتبر دورها الاقليمي وامكانية تعويض خسارتها الفادحة نتيجة الفشل الاميركي في العراق او تعويضه الا عبر الممر اللبناني فهو ورقة التفاوض الأساسية عندها. وان مشكلتها لم تعد مع ايران لان وزن ايران كدولة اقليمية كبرى قد حسم وان علاج ملفها يكون مع الدول الكبرى. اما مشكلة هذه الدولة الحقيقية فهي مع سوريا وذلك لاعتبارات عراقية اكثر منها لبنانية لان من المعروف ان سوريا تتمتع بعلاقات جيدة مع فريق عراقي مؤثر وهو الفريق المستهدف من هذه الدولة ولا تستطيع ايران الدخول اليه ايضا. قيادي كبير في المعارضة اللبنانية يؤكد ان حجم التغيرات الحاصلة في المنطقة ولبنان بقدر ما يفرض تغييرات في توجهات السلطة اللبنانية وبنيتها بقدر ما يمنع عودة الظروف السابقة الى ما كانت عليه. ويشدد ان لا عودة للجيش النفوذ السوري الى لبنان ولا عودة لهذا النفوذ بالطريقة التي عرفها لبنان في الماضي ولكن لا هستيريا مستمرة ضد سوريا ايضا.

بجانبتكم في كل مراحل الحياة

منذ خمس سنوات، تفجع سوويكاف لوبان في تناولكم منتجات التأمين على الحياة والرعاية لارتفاقكم في كل مرحلة من مراحل حياتكم مهما كانت الحاجة: التعليم، العائلة، الاستثمار، الإزهار، الأعمال، التقاعد...

للعيش بكل طمأنينة اليوم، أتتوا مستقلكم منذ الآن:

ROGEECAP
LEBANON

شركة تأمين من
مجموعة صهيونية كبرى

التمويل المصرفي للإقتصاد ولإعادة الإعمار

د. مكرم صادر*

يوفر القطاع المصرفي حجماً من التمويل تخطى 175% من الناتج المقدر بـ 22 مليار دولار بكلفة متوسطة تناهز 7.5%. وتبلغ حصة القطاع الخاص من هذا التمويل 18.5 مليار دولار، أي ما يوازي 84% من الناتج. يقابلها تمويل للدولة بقيمة تقارب 20.2 مليار دولار وتوازي 91% من الناتج. أما احتياطات المصارف النقدية وودائعها وتوظيفاتها لدى مصرف لبنان، فقد تجاوزت مع نهاية أيلول 19.6 مليار دولار، 60% منها بالعملة الأجنبية. وإذا أضفنا إليها موجودات المصارف الخارجية البالغة 12.7 مليار يصبح مجموع العملات الصعبة لدى المصارف 24.5 مليار دولار، وهو ما يشكل احتياطياً هاماً للبنان (24 شهراً من الواردات) وطاقمة تمويلية فعلية لاحتياجات إقتصاده في المدى القصير. ويشكل كذلك أساساً متيناً للإستقرار النقدي وسلامة القطاع المصرفي ومنطلقاً مريحاً للتعامل مع متطلبات البناء والإعمار.

وتطرح علينا المؤسسات المالية الدولية، بما فيها فريق البنك الدولي الذي يعدّ للحكومة تقييماً لأثار الحرب على الصعيد الماكرو إقتصادي والقطاعي، سؤالاً محورياً حول قدرة المصارف، كونها الممول شبه الوحيد للقطاع الخاص والدولة، على الإستمرار مستقبلاً في توفير تمويل كاف لإحتياجات البلد وبشروط مقبولة لناحية الكلفة، خاصة في ضوء تراجع التدفقات من الخارج نتيجة الحرب الأخيرة. في الوقت الذي تواجه المصارف تراجعاً في نوعية محفظة قروضها وتسليفاتها نتيجة تدهور الكفاءة الائتمانية للمؤسسات المتضررة وإزاء توقف أو تراجع مداخيل شريحة من الأسر والأفراد. وأخيراً إزاء تدهور أوضاع المالية العامة حيث من المتوقع أن يرتفع العجز من 10% من الناتج إلى ما يزيد عن 15% وأن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج من 175% إلى ما يقارب الـ 200%.

لقد تضمن رتنا على هذه التساؤلات المشروعة جملة من الإيضاحات والمعطيات بحيث أولاً نقدّر استناداً إلى النموذج الموضوع من صندوق النقد الدولي أن الاحتياجات التمويلية للإقتصاد اللبناني وبخاصة احتياجات تمويل عجز المدفوعات الخارجية الجارية ستكون بحدود 3 مليارات دولار سنوياً في متوسط فترة 2007 - 2011. ويصعب طبعاً توفيرها من المدخرات الداخلية غير

يقتصر تمويل الإقتصاد في لبنان على التمويل المصرفي. ويعتبر هكذا قصور معطراً سلبياً. ذلك أن التمويل السليم لأي إقتصاد يستند إلى بنية أكثر توازناً قوامها ركيزتان: السوق المالية والمصارف. ففي حال إرتفعت الفوائد على القروض المصرفية أو ضاقت موارد المصارف توجّهت المؤسسات والدولة إلى السوق لتمويل بكلفة أدنى ومن خلال إصدار الأوراق المالية. ويسمح تداول هذه الأوراق في سوق منظمة، من جهة، في تخيد أسعارها، ومن جهة ثانية، في توفير تسهيلها إذا رأى حاملوها الخروج منها لتقلّب في أسعارها أو لتغيير في إدارة المستثمرين لحفظهم. وتبين العطيات المالية الدولية بنية للتمويل منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي قوامها 90% للرسمة السوقية و56% و84% لإصدارات سندات الدين العائدة للقطاع العام والخاص على التوالي. وتشكّل القروض المصرفية 140%. أي أن نسبة التمويل إلى الناتج تبلغ 370%. يقابلها معدل وسطي للتمويل في لبنان قدره 384%. ما يعني أن حجم تمويل النمط السائد عالمياً، بيد أن بنيتها تفتقر بشكل كبير فحجم التمويل من خلال بورصة بيروت لا يشكل سوى 30% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان تصاف بها نسبة 35% لأدوات الدين المصدرة والتي تقتصر على إصدارات الدولة لسندات الخزينة التي يحملها أطراف غير مصرفيين. أما الرصيد وهو 332% فيشكل نسبة موجودات المصارف إلى الناتج، وهي عالية جداً بالمقاييس العالمي. وهذا التشوّه الواضح في بنية التمويل في لبنان يستدعي، من جهة أولى، إسراعاً في تحديث القوانين الناظمة لإدارة ورقابة بورصة بيروت والأسواق المالية كمدخل لتطوير وظيفتها في تمويل الدولة والمؤسسات، ولا يحول، من جهة ثانية، دون تلبية احتياجات تمويل الإقتصاد من قبل القطاع المصرفي في لبنان وبشروط مؤاتية لناحية الأحجام والفوائد. كما ستعرضه في القسم الأول أدناه. نعود في القسم الثاني من هذا المقال إلى الآليات وصيغ إعادة الإعمار والتي تبلورت حتى الآن.

موضوع التنفيذ. وجهد المصارف كذلك في التعاون مع السلطات للحصول على قروض طويلة الأجل بفوائد أدنى من تلك المتاحة في الأسواق نظراً لدرجة تصنيف لبنان ومع فترات سماح متناسبة مع حجم الأضرار لدى المؤسسات. والمبالغ قيد البحث أو الأجازة بانت تنحطى 600 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية والبنك الأوروبي للإستثمار، ووكالة التنمية الفرنسية والصندوق العربي للإيماء الإقتصادي والاجتماعي ومصرف سيتي بنك لحساب الأوبيك، وبمؤهل أن يرتفع المبلغ إلى حدود المليار دولار إذا تجّحت المصارف الإسلامية في حملة تسويق الصكوك الثلاثة التي أطلقتها مؤخراً وإذا انضمت أطراف اقليمية ودولية أخرى إلى هذه الجهود.

*على مستوى إعادة هيكلة قطاع المؤسسات بما هي رسمة إضافية واستبدال جزء من الديون القصيرة الأجل بديون طويلة الأجل أو بستدات دين أو بأسهم، وبما هي رفد هذه المؤسسات بإدارات كفوءة وتقنيات حديثة وبشركاء دوليين إستراتيجيين. فإنها تستدعي تفعيلاً لمصارف الإستثمار، كما تستدعي خبرات توفرها مؤسسات مالية عالمية. وقد أصدرت السلطات تعميماً يدفع في هذا الإجاه. كما جرى المصارف اتصالات على هذا الصعيد بدأت تعطي ثمارها للتعاون مع مؤسسات دولية. يؤمل أن تتبلور صيغها في مدى الأشهر القادمة والمستويات يندرج في أفق زمني طويل نسبياً. ومن حق المستثمر أن يتأكد، وهو يأخذ المخاطر التجارية ربحاً أم خسارة، من أنه يعمل في مناخ يسوده الإستقرار السياسي والأمني، الذي هو اليوم من مسؤولية أهل السياسة. فهل توفره على الأقل في حدّه الأدنى باعتبار أن مجتمع الأعمال اعناد العمل بشروط الحد الأدنى في لبنان!..

* أمين عام جمعية المصارف

تقرير "بيكر" يدعو سوريا الى التزام 1701 والتعاون

حذر تقرير مجموعة الدراسات للعراق برئاسة وزير الخارجية الأميركي سابقاً جيمس بيكر والنائب الديمقراطي السابق لي هاميلتون، من أن استمرار الوضع في العراق في التدهور يمكن أن تكون له عواقب وخيمة مثل انزلاق هذا البلد إلى الفوضى وانهيار الحكومة العراقية وإلى كارثة بشرية وإلى تدخل دول مجاورة وانتشار الصدامات بين السنة والشيعة. وعن شؤون لبنان والمنطقة جاء في التوصية 13: يجب أن يكون هناك التزام متجدّد ومستدام من الولايات المتحدة لسلم عربي - إسرائيلي شامل على كل الجبهات: لبنان وسوريا والزام الرئيس بوش في حزيران 2002 لحلّ الدولتين لإسرائيل وفلسطين.

التوصية 14: يجب أن يشمل هذا الجهد - في أسرع وقت ممكن - الدعوة غير المشروطة إلى تنظيم اجتماعات وعقدتها في رعاية الأمم المتحدة أو اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) بين إسرائيل ولبنان وسوريا من جهة، وإسرائيل والفلسطينيين (الذين يعترفون بحق إسرائيل في الوجود) من جهة أخرى. هدف هذه الاجتماعات هو التفاوض على السلام كما حصل في مؤتمر مدريد عام 1991 وفي مسارين منفصلين - واحد سوري/ لبناني والثاني فلسطيني.

التوصية 15: في ما يتعلّق بسوريا، يجب أن تكون بعض عناصر السلام الذي يتمّ التفاوض عليه:

*الالتزام سوريا الكامل لقرار مجلس الأمن 1701 الصادر في آب 2006، والذي يؤمّن الإطار الضروري ليستعيد لبنان سيادته على أراضيها.

*تعاون سوريا الكامل في كلّ التحقيقات في الاغتيالات السياسية في لبنان ولا سيما منها اغتيال رفيق الحريري وبيار الجميل.

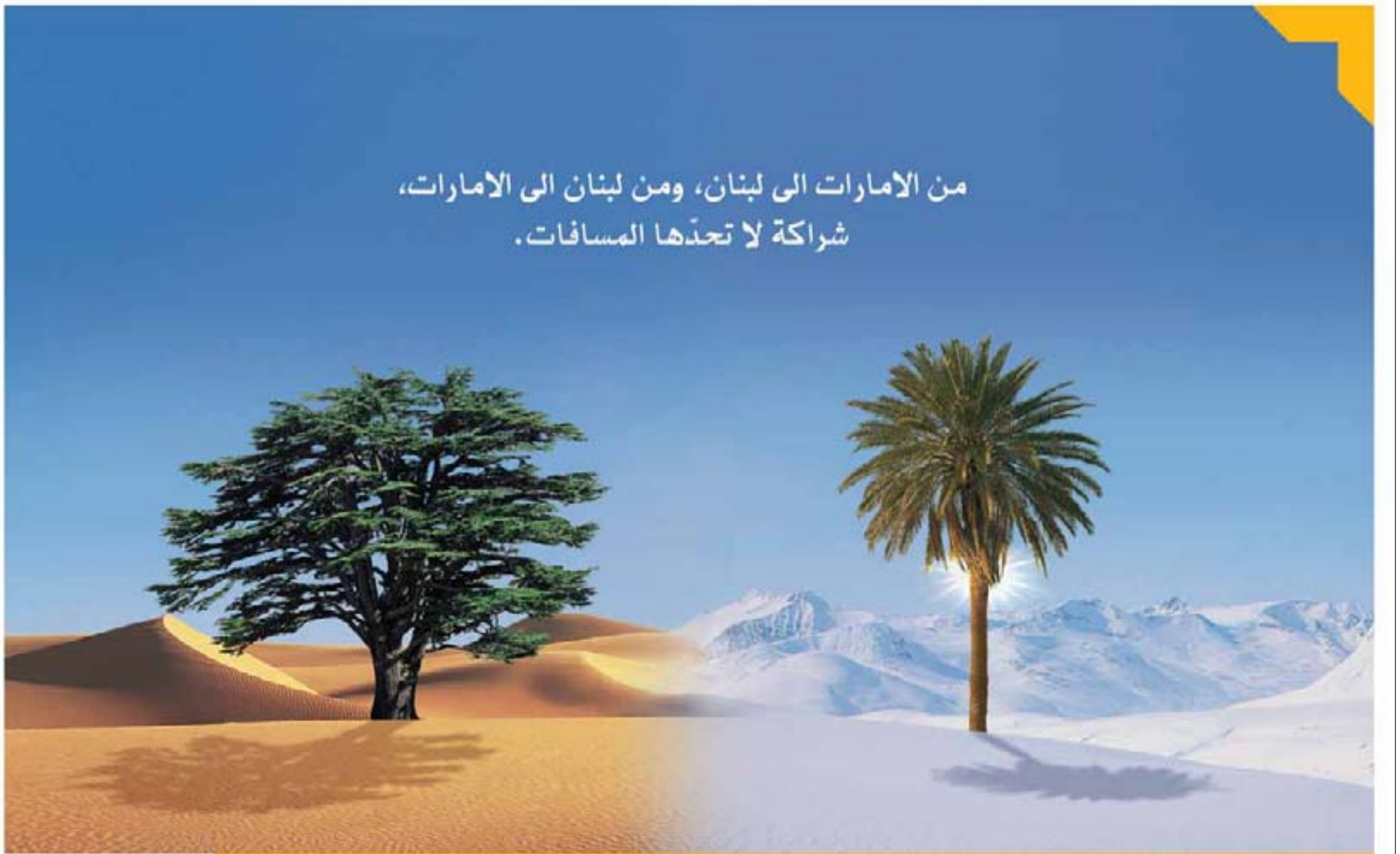
*وقف يمكن التحقّق منه للمساعدات السورية لـ "حزب الله" واستخدام الأراضي السورية لعبور الأسلحة والمساعدات من العراق وإليه.

نظراً إلى قدرة إيران وسوريا على التأثير في الأحداث داخل العراق وإلى أنّ لهما مصلحة في نفاذ الفوضى في العراق، يجب أن تحاول الولايات المتحدة إشراكهما بطريقة بناءة. ضمن إطار السعي إلى التأثير في سلوك البلدين. تتوافر للولايات المتحدة روادع وحوافز: يجب أن توقف إيران تدفق الأسلحة والتدريب إلى العراق. وتخترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية. وتستخدم تأثيرها على المجموعات الشيعية العراقية من أجل تشجيع المصالحة الوطنية. ويجب أن تستمرّ الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى ألمانيا، في التعامل مع ملفّ البرامج النووية الإيرانية. ويتعين على سوريا أن تضبط حدودها مع العراق لتوقف تدفق الأموال والمتمردين والإرهابيين من العراق وإليه.

ملخص تنفيذي

نظراً إلى قدرة إيران وسوريا على التأثير في الأحداث داخل العراق وإلى أنّ لهما مصلحة في نفاذ الفوضى في العراق، يجب أن تحاول الولايات المتحدة إشراكهما بطريقة بناءة. ضمن إطار السعي إلى التأثير في سلوك البلدين. تتوافر للولايات المتحدة روادع وحوافز: يجب أن توقف إيران تدفق الأسلحة والتدريب إلى العراق. وتخترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية. وتستخدم تأثيرها على المجموعات الشيعية العراقية من أجل تشجيع المصالحة الوطنية. ويجب أن تستمرّ الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى ألمانيا، في التعامل مع ملفّ البرامج النووية الإيرانية. ويتعين على سوريا أن تضبط حدودها مع العراق لتوقف تدفق الأموال والمتمردين والإرهابيين من العراق وإليه.

من الإمارات الى لبنان، ومن لبنان الى الإمارات،
شراكة لا تحدّها المسافات.



إنّ التزام بنك الإستثمار، أحد أبرز المصارف في الإمارات العربية المتحدة، إلى مساهمة فرست ناشونال بنك هو خطوة ثابتة وأكيدة نحو التوسع والتفوق الإقليمي للمصرفين، إن تبادل الخبرات والتجارب والمالية والاستثمارية الناتج من هذه الشراكة الاستراتيجية، من شأنه دعم خطة فرست ناشونال بنك التوسعية من أجل تقديم خدمات مالية لا حدود لها.



فرست ناشونال بنك



ساحتا رياض الصلح والشهداء توحدتا.. ولكن الوطن لم يتحد بعد الإقتصاد حضر عرضاً في شوارع مواجعة الجوع.. وأربابه يلوحون به ورقة ضغط!!

الموقف الأخير المنير للجدل كان موقف رئيس جمعية المصارف الدكتور فرنسوا باسيل الذي أطلق صرخة مدوية عن مخاطر انهيار المالي في حال تم التوجه إلى الشارع مع ما يعنيه هذا الكلام من خلق حالة رعب لدى المستثمرين لا سيما بصورها عن موقع بهذه الأهمية. فما كان من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلا أن حرك في اليوم الثاني بزيارة إلى الرئيس نبيه بري مؤكداً صلابته الوضع..

وعاد الدكتور باسيل إلى تطمين الناس إلى أن الأمور مضبوطة على نحو تام. بالتعاون بين مصرف لبنان وجمعية المصارف من خلال الهندسة المالية الموضوعة.. ثم عاد ليعلم أن المصارف لم يعد في إمكانها ولم تعد ترغب في تمويل الدولة التي عليها إيجاد مخرج

التي أوصلت بعد سنوات إلى عكس ما كان منتظراً منها. عن حسن أو سوء نية. ومن الهدر المبرمج والمال السياسي المنهوب ومن الاعتداءات الأسرائيلية... ثم الشوارع المتقابلة..

الأخطر من كل هذا أن يصبح الإقتصاد. كما هو الحال الآن. أداة ضغط وابتزاز ويدخل الاقتصاديون لعبة السياسيين بل ويمارسوها بجدارة أكبر وفاعلية مدوية.. فإذا كان الإقتصادي مع التحرك السياسي تغاضى عن التبعات المالية له لا بل ويدعو أيضاً إلى المشاركة ويحدد أياماً للإضراب دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار ما!! اما إذا كان ضده فالجبال تتسع للاندازات الحاسمة والتهويل لا بل قد يصبح التحرك الآتي علة العلل وسبب تراكم الدين وازمات القطاعات الإنتاجية ومسبب البطالة!!

الوطنية بالونات جميلة ملونة تنفجر عند مسها بأقل حرارة.. وحقيقة الوضع الاقتصادي الحالي هو أيضاً من المطالب. والسؤال الأهم إلى متى سيظل لبنان كاسراً كل القواعد والأسس الاقتصادية والمالية. ويتم التعاطي الدولي معه على أنه الاستثناء والشواذ.

خبير اقتصادي لبناني يقول إن هذا الاستثناء يمنح لبنان بعض الوقت ويؤجل انهياره ويعدّه مستلزمات "الإنعاش" إلا أنه في الوقت نفسه يكبر المشكلة ككرة الثلج. ويعمق حدتها ويضع فرص بدء العلاجات الجذرية الضرورية بدلاً من المسكنات ويرسخ التشنوهات القائمة في بنية إنتاجه واقتصاده.. الإقتصاد اللبناني يدفع ثمناً باهظاً منذ سنوات. من الخطط

الشارع "غول".. هكذا وصف سياسي كبير التحركات التي تقام في الشارع. إلا أن هذا الغول لم يكن نائماً في قمقم ولم يصح فجأة، إنه الغول المتجول منذ آذار 2005..

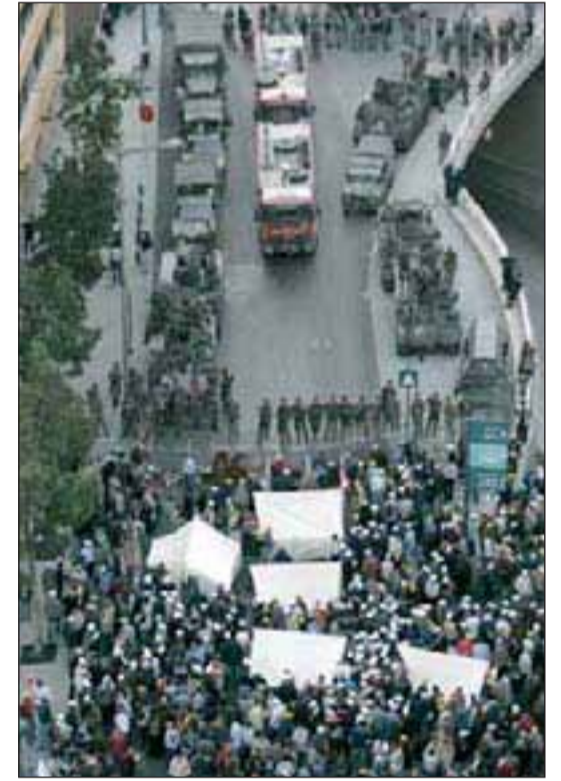
"الغول" خطر على كل شيء. على الأمن والاقتصاد والعيش المشترك.. وعلى الحاضر والمستقبل.. ولكن قبل "الغول" وانطلاقه لم يكن البلد بالف خير.. ولم يكن كل شيء ماثي.. لذلك فإن المطالبة بالحقيقة هي المطلب الأهم الذي يجب ألا يخبو أبداً. حقيقة كل شيء.. من اغتال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. ثم حقيقة من أوصل البلد إلى هذا الدرك. وحقيقة ما يخطط له للمستقبل.. والأهم حقيقة هل نحن بلد سنتمكن يوماً من إزالة الحدود الذهبية والطائفية أم ستبقى شعارات التعايش والوحدة



.. ورياض الصلح



ساحة الشهداء



نتشر دولياً لنؤمن لك خدمات عالمية شاملة



لبنان فرنسا الجزائر سوريا السودان

فرنسبنك توسع شبكة حضوره الدولية ليكون بجانبك أينما تلتحق. مقدماً الخدمة التومعة التي لطالما اعتدت عليها.

فرنسبنك Call Center: 01-734000 www.fnbank.com

رويال تدين الإعتداءات الإسرائيلية وتدعم عقد مؤتمر "باريس3" وتلتقي نائباً من حزب الله

"خلق الطيران الإسرائيلي فوق جنوب لبنان يضع قوة اليونيفيل في موقف صعب وبمس بصدقيتها.. أعتقد أنه من الضروري وقف هذه الطلعات لأن ذلك من مصلحة إسرائيل ولبنان.. أعتقد أنه لا بد من إحترام ولاية الأمم المتحدة واليونيفيل وبالتالي يجب وقف هذه الطلعات".

أما بالنسبة لعدم زيارتها رئيس الجمهورية إميل لحود فكان ردّها "لأن فرنسا والمجتمع الدولي لا يعترفان بشرعيتها" كما أنه لم يطلب موعداً لمقابلتها.

وكان لزيارة رويال إلى لبنان ولقائها جميع الأطراف إنعكاساتها في الداخل الفرنسي وأثارت سجلاً حاداً بين أطراف الطبقة السياسية في فرنسا حيث سعى اليمين الفرنسي إلى إستغلالها للنيل من حظوظها الانتخابية بالتركيز على ما أسمته "الأخطاء الفاضحة" التي ارتكبتها رويال خلال هذه الزيارة. فقد

أعربت زعيمة حزب الإخاد من أجل حركة شعبية في باريس فرنسواز دو بانافيو عن "صدمتها العميقة لموقف رويال ووصف المستشار السياسي لساركوزي "الأخطاء الكثيرة التي ارتكبتها سيجولين رويال في الساعات الأخيرة في الشرق الأوسط بأنها تثير الصدمة". واعتبر أن "قبول التحدث إلى عضو في حزب الله، المنظمة التي تدعو إلى تدمير إسرائيل وتسببت بحرب مع هذا البلد من خلال دخول أراضيها وخطف جنديين كان خطأ. والسماح بإهانة حلفاء وأصدقاء فرنسا سواء كان الأمر يتعلق بالولايات المتحدة أو بإسرائيل من دون إتخاذ موقف خطأ آخر".

وكان رد رويال على هذه الإنتقادات "لم أقم بأي خطوة متعثرة ولا بأي سوء تصرف" مضيفة "لا يمكن لأحد. أي أحد. أن يمنعني من المضي في التحاور مع نواب منتخبين بدمقراطياً".

مؤتمر إعادة الإعمار في 25 كانون الثاني. كل فرنسا تدعم هذا المشروع وأعتقد أن هذا يدفع إلى إيجاد كل السبل للعودة إلى الاستقرار الذي يسمح للمساعدات الاقتصادية أن تعيد إطلاق الأمل والمستقبل. المستقبل الذي يستحقه لبنان ويأمل فيه الجيل الجديد. والذي هو مهم جداً لفرنسا وللتوازن العالمي. وأمل في هذا الإطار أن تكون المحكمة ذات الطابع الدولي عنصراً أساسياً ومهماً لمعرفة الحقيقة حول كل الاغتيالات ومحاولات الاغتيال البربرية التي حصلت في لبنان منذ تشرين الأول 2004".

وقد أوضح عضو في وفد رويال التأكيد على لقائها جميع الأطراف الحكومية بأن برنامجها يشمل لقاءات مع أعضاء في كل الأحزاب اللبنانية بما فيها "حزب الله" وهذا ما حصل فعلاً. وتم اللقاء في فندق "موفينبيك" بحضور شخصيات إعلامية وعدد من النواب.

وحدثت رويال بالشكر على فرصة اللقاء وأوضحت أن فرنسا لا تريد التدخل في الشأن اللبناني وجل ما تريده هو إزدهار لبنان وسألت "كيف يمكن التوصل إلى حكومة وحدة؟ وأي برنامج يكون لها؟" وأضافت "أن الحوار مع سوريا موضع سجال في فرنسا حالياً بين مؤيد ومعارض. لكن المهم أن يكون الحوار صادقاً شفافاً ومجدياً. كأن يتفق على إقامة المحكمة الدولية تمهيداً لإعادة دولة الحق في لبنان". ثم تكلم عمار

فؤاد السنوية في السرايا وصرّحت بعد اللقاء بالقول " ناولنا الوضع السياسي في لبنان والمنطقة وأنا متأثرة جداً بهذا القائد الكبير الذي حدثني عن بلده بحماسة لا تعادل. لبنان هو بلد الديمقراطية. وما يسميه الرئيس السنوية التعايش بين الأديان والثقافات متعلق بالاستقلال والسيادة والحرية". وأضافت "لقد كفى لبنان أن يكون بلدا مرتعنا وضحية صراعات الآخرين بعدما دفع طوال 30 عاماً ثمن ميزاته الديمقراطية والتسامح والتعددية... أمل في أن يسمح الظرف السياسي بقيام

وكانت رويال قد زارت مقر قيادة اليونيفيل في الناقورة وصرّحت أن



على الحوار الوطني المقطوع حالياً". وخلال اللقاء مع بري طلبت رويال الإختلاء به لبعض الوقت فخرج إبييه والمشاركين في اللقاء من القاعة وامتدت الخلوّة نحو 10 دقائق. ما أقلق إبييه فأخذ يطرّق على باب مكتب بري وعندما فتح الباب إبتسمت رويال ودعتّه إلى الدخول.

.. والسنوية

التقت رويال رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنوية في السرايا وصرّحت بعد اللقاء بالقول " ناولنا الوضع السياسي في لبنان والمنطقة وأنا متأثرة جداً بهذا القائد الكبير الذي حدثني عن بلده بحماسة لا تعادل. لبنان هو بلد الديمقراطية. وما يسميه الرئيس السنوية التعايش بين الأديان والثقافات متعلق بالاستقلال والسيادة والحرية".

وأضافت "لقد كفى لبنان أن يكون بلدا مرتعنا وضحية صراعات الآخرين بعدما دفع طوال 30 عاماً ثمن ميزاته الديمقراطية والتسامح والتعددية... أمل في أن يسمح الظرف السياسي بقيام

وضم الوفد إبييه. ومدير حملتها الانتخابية جان لوي بيانكو. ومدير مكتبها الخاص كريستوف شاننوبي. والمستشارة الإعلامية إنياس لونغفيل. ورئيس مكتب لبنان في الحزب جوزف طعمه. وقد عقدت خلوّة ثنائية بين الطرفين دامت نصف ساعة.

رويال وبري

زارت رويال رئيس مجلس النواب نبيه بري وقالت بعد اللقاء "أنا أعلم أن الرئيس بري لديه الإرادة في صيانة وتعميق الحوار بين جميع الأفرقاء السياسيين اللبنانيين. وهذه المسؤولية للرقم اثنين في الدولة هي مسؤولية عالية ولا يمكن أن يحل محلها أحد وفي هذه الأجواء الراهنة فإن مجلس النواب هو المكان الوحيد لتبادل الآراء من أجل إعادة اللحمة والحوار".

وتابعت "إن لفرنسا علاقات تاريخية وثقافية مع لبنان تعطيها الإمكانية لكي تتدخل مع كل الأطراف اللبنانية من دون أن تتهم بالتدخل في السياسة اللبنانية من أجل تشجيع هذه الأطراف

لم تلب دعوة مجلس المنظمات اليهودية لحضور إجتماعاته. وشعار رويال "إستقلال وسيادة لبنان. ووحدة أبنائه. مساعدته للتهووس بإقتصاده وحمايته من التدخلات الخارجية".

من حيث المبدأ هذه الخطوط العريضة يوافق عليها اليمين واليسار في فرنسا لكن الفارق يكمن في الخلفية الأيديولوجية لهذه الخطوط. فرويال تنتقد بشدة "شخصنة" الرئيس جاك شيراك للسياسة اللبنانية بحيث ترى كمعظم أركان حزبا أن شيراك جعل من قضية لبنان مسألة شخصية منذ اغتيال رفيق الحريري. كما تختلف رويال عن شيراك بالموقف تجاه سوريا فهي من الفائلين بعدم ضرورة القطيعة مع سوريا. بل محاورتها من أجل لبنان. وهي مقولة الحزب الإشتراكي منذ زمن. ففي عام 2002 كان الحزب الإشتراكي يرى "أن سوريا لاعب هام في السلام الشامل في الشرق الأوسط". أما الموقف من السياسة الأميركية ترى رويال وحزبها أن إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش تتحمل نوعاً ما مسؤولية المأسى التي تعيشها المنطقة حالياً.

رويال في لبنان

وصلت رويال إلى مطار بيروت بتاريخ 30/11/2006 لتلبية دعوة من جنابلاط. رغم كون موجه الدعوة نصحتها بالمغادرة بعيد إستقبالها إلا أنها رفضت المغادرة. وكان في إستقبالها أيضاً وزير الإعلام والاتصالات غازي العريضي ومروان حماده والسفير الفرنسي في لبنان برنار إبييه والمستشار الإعلامي في السفارة الفرنسية فرنسوا أبي صعب وشارت رويال في المطار إلى أن "العالم بأجمعه بحاجة إلى لبنان جديد يشع بالثقافة".

وقد استهلّت جولتها بزيارة مع وفد للرئيس السابق. أمين الجميل. في منزله في سن الفيل. للتعزية بنجله وزير الصناعة بيار الجميل.

إستهلت سيجولين رويال. مرشحة الحزب الإشتراكي للإنتخابات الرئاسية في فرنسا عام 2007 جولتها في منطقة الشرق الأوسط بزيارة لبنان. وتعد هذه الزيارة أول زيارة لها منذ إختيارها كمرشحة. وسبب إختيارها للبدء من لبنان يقول الناطق الرسمي بإسم الحزب الإشتراكي جوليان دريه أن رويال إختارت أن تستهل مهمتها بالشق الأضعف. وقد أكدت رويال بأن زيارتها للبنان ليست لدعم طرف مقابل طرف آخر فهي رغم أنها تزور لبنان لتلبية دعوة من رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط لكنها تعتزم الإتصال بكل الأطراف اللبنانية لمعرفة إذا كان بإمكانها المساهمة في حلحلة الأوضاع. كما تدين رويال الحرب الإسرائيلية على لبنان خصوصاً بعد مجزرة قانا. وهذا الموقف من قبلها يخالف موقف منافسها الرئيسي على منصب الرئاسة. نيكولا ساركوزي. الذي أكد تكراراً "حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها كونها المعتدى عليها". كما تدعم رويال إقامة مؤتمر باريس 3 في وقته الجدد. إذ قالت "أمل في أن يسمح الظرف السياسي بقيام مؤتمر إعادة الإعمار في 25 كانون الثاني. كل فرنسا تدعم هذا المشروع".

وبالنسبة للمحادثات مع سوريا أكدت رويال في مناظرة تلفزيونية سبقت فوزها بترشيح حزبيها لها. أنها في حال توليها الرئاسة ستبقى على الموقف الفرنسي المتبع حالياً ويقضي بعدم التحدث إلى سوريا رغم أنها عادت وقالت في لبنان بضرورة عدم القطيعة منها. أما بالنسبة لموقفها من القضية الفلسطينية فقد شددت على ضرورة عدم معاقبة الفلسطينيين بحجب المساعدات عنهم نتيجة فوز حماس في الإنتخابات.

وهذا قد لا يسهل مهمتها مع الجانب الإسرائيلي خصوصاً أن زيارتها تأتي في ظل أجواء مريكة على صعيد العلاقات بين إسرائيل وفرنسا. فرويال حتى تاريخه

سلامة: البنك المركزي يملك الإمكانيات الكافية لمواجهة أي طلب أو ضغط

الهيئات الاقتصادية تجول على قادة الحوار وتحذر من كارثة اقتصادية

إتحاد النقابات السياحية بيار الأشقر. ورئيس جمعية الصناعيين فادي عبود ورئيس نقابة المقاولين فؤاد الخازن. وأكد القصار بعد كل اللقاءات متابعة حرك الهيئات في إجهاد الأطراف السياسية لحضها على العودة إلى طاولة الحوار في حين أعلن رئيس جمعية الصناعيين فادي عبود عن الدعوة إلى مؤتمر قريب للهيئات الاقتصادية والنقابات. إلا أن السياسيين لم يتمكنوا من الوصول إلى أي تسوية وبقي كل طرف على موقفه فكان الشارع..

.. الخسائر 70 مليون دولار في اليوم

وبعد ان وقع المحذور ويات الشارع سيد الموقف حرك وزير المال جهاد أزغور وأعلن عن اللعب المالي الذي ينتج عن النزول إلى الشارع وقال أنه يكلف الخزينة 70 مليون دولاراً يومياً!!

مع العلم أن المعارضة لم تدع إلى الإضراب وبقيت المؤسسات تعمل بشكل طبيعي بإستثناء مؤسسات الوسط التجاري طبعاً.

.. مطالب جديدة للعماد عون

وإذ ردت قوى المعارضة على كلام أزغور بدعوة رئيس الحكومة فؤاد السنوية وهو المسؤول عن مصالح الناس بالإستقالة لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتوفير الخسائر المالية التي يجري الحديث عنها.. رفع العماد عون من سقف المطالب وقال أنه لن يرض إلا بأن يكون ضمن البيان الوزاري حكومة الوحدة الوطنية بندا ينص على إجراء تحقيق مالي لكل ما حصل في السابق للبحث في مكان الهدر والسرقات.. فيدخل الاقتصاد مرة جديدة من الباب الواسع للسجلات.. بالتأكيد المستثمر والتاجر والصناعي والزراعي يدفعون ثمناً باهظاً ليس بفعل الشارع الأخير وإنما منذ إستشهاد الرئيس رفيق الحريري وصولاً إلى الفتنة المنقطة في الشوارع..

وكما في كل شيء اللبنانيين منقسمين: - لا بد من وقف التحرك للتهووس بالإقتصاد.

- أو "وجع شهر ولا كل يوم" حسب بعض أصحاب المؤسسات المتضررة.. أو كما قال العماد عون أن الوحدة الوطنية الحقيقية وعلى الأرض تستحق "70 مليون دولار في اليوم".

صرخة وتنبية لخطورة الوضع من جراء استمرار الانقسام والتشنج السياسيين. ودفعاً عن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. إن الهمم الأول هو الحؤول دون الانهيار وإعادة الحياة إلى المؤسسات والعمال.

2- إن الهيئات مفتنعة أن الشارع في هذه الأيام العصبية. يجب أن يكون للإنتاج والفرح واللحمة بين اللبنانيين بدلاً من الانقسام. كما أن الحوار هو المدخل الصحيح للتوافق.

وانطلاقاً من ذلك قررت الهيئات: الاتصال والقيام بزيارات إلى قادة الحوار لوضعهم في الصورة الحقيقية لما بلغه الوضع الاقتصادي من تدهور قد تصعب معالجته. في حال عدم التوافق الفوري على كل الأمور الخلافية ووضع مصلحة لبنان فوق أي اعتبار أو مطلب خلافي.

من منطلق ضرورة إعادة نبض الحياة إلى جميع الأسواق والخروج من اليأس الذي يملك اللبنانيين. ستطلق مبادرة للمحافظة على مواسم أعياد الميلاد ورأس السنة وعيد الأضحى. وللتعويض على المؤسسات التجارية والسياحية عما خسرت من أرباح الحرب على لبنان. ولتكون هذه المبادرة لتفعيل وتنشيط جميع الأسواق والتهووس بالحياة الاقتصادية.

3- أبعد الهيئات الاقتصادية ارتياحها للتعاون القائم مع الإتحاد العمالي العام وضرورة التواصل والتشاور معه.

4- تركت الهيئات اجتماعاتها مفتوحة لاتخاذ الخطوات التي تراها مثلاً مع مسؤولياتها وقناعاتها الوطنية وعلى ضوء النتائج التي سيحققها حركتها لدى قادة الحوار.

جولة الهيئات الاقتصادية

وكان وفد الهيئات برئاسة القصار بدأ جولته فرار رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون ثم النائب سعد الحريري وحدث القصار بعد الزيارة واصفاً جو اللقاء بالمتناز والإيجابي. ناقلاً عنه إستعداده للحوار والتفاهم مع جميع الأفرقاء. وزار الوفد النائب وليد جنبلاط ورئيس الهيئة التنفيذية في "القوات اللبنانية" سمير جعجع في الأرز. ثم التقى البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير وقدأ من رؤساء الهيئات الاقتصادية المارونية. ضم رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل ورئيس

الأزمة السياسية التي يربها لبنان خاصة فترة ما بعد حرب تموز وبلوغها الذروة في الأيام الأخيرة ما بين الموالاة والمعارضة. أرخت بثقلها على مختلف الأصعدة خاصة على الصعيد الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى تخوف الإقتصاديين من عواقب هذه الأزمة لا سيما تأثيرها على موعد إنعقاد باريس 3 وضرب موسم الاعياد وشل الحركة الاقتصادية أين موقع الإقتصاد في هذه الأزمة كيف حركت الهيئات وكيف تؤثر على المواقف وكيف يكون الشارع عبئاً أو لا يكون.

وكان رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل حذر من إنهيار الوضع المالي إذا ما استمر الوضع السياسي الداخلي على حاله. متخوفاً من عدم انعقاد مؤتمر باريس 3. إلا أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة طمأن إلى أن البنك المركزي يملك الإمكانيات الكافية لمواجهة أي طلب أو ضغط وهو قادر على المحافظة على إستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية.

ولفت سلامة إلى "أن الأسواق تعتمد في عملها إلى التوقعات والتوقعات التصعيدية والتوهيب والتهديد موجودة في السوق منذ فترة واستمرت الأسواق متماسكة وهادئة. كما بقيت الفوائد مستقرة". وأكد ان مصرف لبنان يتعامل مع السوق النقدية بواقعية وأن السوق بشكل عام مستقر وحت السيطرة.

الهيئات الاقتصادية

قررت الهيئات الاقتصادية التواصل مع قادة الحوار لوضعهم في الصورة الحقيقية لتدهور الاقتصاد. وصعوبة معالجته في حال لم يتم التوافق الفوري سياسياً كما ستطلق مبادرة للمحافظة على موسم الاعياد وللتعويض عن المؤسسات المتضررة خلال الحرب على لبنان.

وكانت الهيئات الاقتصادية عقدت اجتماعاً في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان. في إطار اجتماعاتها المفتوحة. برئاسة رئيسها الوزير السابق عدنان القصار تدارست خلاله الأوضاع الراهنة والخطوات الواجب اتخاذها لإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي. بعيداً عن أجواء التشنج والتهديدات المتبادلة.

وعلى إثر الاجتماع. أصدرت الهيئات الاقتصادية بياناً ركزت فيه على ما يلي: 1- إن دعوة الهيئات الاقتصادية إلى الإقبال يومي الجمعة والسبت. كانت بمثابة



نتمنى لكم عاماً مزدهراً

البنك اللبناني الكندي

أخبار مصرفية ومالية



مصرف لبنان: تراجع احتياطي العملات الأجنبية 409 ملايين دولار في تشرين الأول

أعلن مصرف لبنان المركزي أن موجوداته من العملات الأجنبية سجلت تراجعاً بقيمة 312.42 مليون دولار في النصف الثاني من تشرين الثاني المنصرم، وبلغت 13.181 مليار دولار مقابل ارتفاع قيمة موجودات الذهب 202.89 مليون دولار إلى 5.893 مليارات دولار، علماً أن الذهب في ميزانية المصرف يقوّم على أساس السعر الفعلي للأونصة.

ويأتي ذلك بعد إعلان المصرف المركزي سابقاً تراجع موجوداته من العملات الأجنبية 96.773 مليون دولار في النصف الأول من تشرين الثاني، حيث بلغت حينها 13.494 مليار دولار، مقابل ارتفاع قيمة موجودات الذهب 131.88 مليون دولار إلى 5.69 مليارات دولار.

وبذلك بلغ مجموع التراجع في موجودات المصرف المركزي الشهر الماضي إلى 409.2 ملايين دولار، ما يعزى أساساً إلى تدخل مصرف لبنان في سوق القطع لتلبية ضغوط طلب الدولار وحماية الليرة اللبنانية، وهي ضغوط ناجمة أساساً من توتر الأحوال السياسية.

ويلاحظ أن ارتفاع قيمة موجودات الذهب يعود في المبدأ إلى ارتفاع سعره في الاسواق العالمية.

ورصد في باب الموجودات تراجع بند محفظة الأوراق المالية، مقابل ارتفاع بنود التسليفات للقطاع المالي المحلي والتسليفات للقطاع العام، والموجودات الثابتة المادية، والموجودات الأخرى المختلفة، علماً أن بند محفظة الأوراق المالية يتضمن استثمارات المصرف مضافاً إليها الفوائد المستحقة غير المقبوضة.

أما في باب المطلوبات، فقد تراجعت بنود ودائع القطاع العام ودائع القطاع المالي والأموال الخاصة، مقابل زيادة بنود النقد في التداول وفروقات تقويم الذهب والعملات الأجنبية وفق المادة 115 من قانون النقد والتسليف، فضلاً عن ارتفاع في بند المطلوبات الأخرى المختلفة.

وفي النتيجة تساوى مجموع المطلوبات مع مجمل الموجودات عند مبلغ 31.61 مليار دولار في النصف الثاني من تشرين الثاني الماضي، بتراجع قيمته 26.32 مليون دولار عما كان عليه في 15 تشرين الثاني.

تقييم "موديز" لحرب لبنان:

التحويلات إلى الدولار أقل من حجم الأحداث

أعلنت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني أنها في صدد مراجعة تصنيف القوة المالية لثلاثة مصارف لبنانية حاصلة على تصنيف إئتماني من قبلها، وهي "بنك لبنان والمهجر" و"بنك عودة" و"بنك بيلوس" بسبب "إحتمال خفضه لاحقاً". لكنها أوضحت أن "تصنيفات الودائع والديون والتوقعات المستقبلية لهذه التصنيفات لن تتأثر".

ولفتت الوكالة في بيان إلى أن ما دفعها إلى إعادة تقويم تصنيف القوة العالية لهذه المصارف النزاع مع إسرائيل، وأثره في النظام المصرفي اللبناني، إذ أن قطاعات التجارة والسياحة والبناء والعقارات، التي تعتبر المداكم الرئيسية للنمو الاقتصادي المحلي، تأدت في شكل كبير، وأعربت عن اعتقادها بأن نوعية القروض لدى هذه المصارف "باتت تحت الخطر" وتؤثر بدورها في تصنيف قوتها المالية، لكنها (الوكالة) غير قادرة بعد على تقويم درجة الضرر اللاحق بها في شكل دقيق.

لكن "موديز" أشارت إلى أن "محفظة القروض التابعة للمصارف الثلاثة صغيرة نسبياً، مقارنة بموازنتها الإجمالية، ما يخفف من القلق".

وأوضحت من جهة أخرى أن المصارف "تستمر معرضة لمخاطر التصنيف السيادي للدولة اللبنانية بنسبة كبيرة (B3)، إذ حُمل في موازنتها الخاصة كمية كبيرة من سندات الخزينة اللبنانية وشهادات الإيداع الصادرة عن مصرف لبنان المركزي، ولفتت إلى أنه منذ بدء النزاع "لم تكن عمليات تحويل الودائع المصرفية من الليرة اللبنانية إلى الدولار، وتحويل الأموال إلى خارج لبنان كبيرة الحجم، إلا أنها تضع درجة من الضغوط على السيولة المالية المتوافرة لدى المصارف عموماً".

وأعلنت "موديز" أنها "ستراقب عن كثب الأوضاع في لبنان بهدف الحصول على صورة أوضح عن الضرر اللاحق بالمصارف، لا سيما نوعية موجوداتها والسيولة المالية وملاءمتها وقدرتها على تحقيق الإيرادات".

وقد تمكن مصرف لبنان والقطاع المصرفي من إحتواء قسوة الضغوط المالية والنقدية التي سببها الإعتداء الإسرائيلي، وكانت التدخلات في سوق القطع ضمن السيطرة برغم التحويلات التي تمت من الليرة إلى الدولار، والتي بلغت بين مساهمات المصارف ومصرف لبنان حوالي 2.2 مليار دولار، وهو مبلغ يعتبر مقبولاً مقارنة مع حجم الحرب، ما رفع نسبة الدولة إلى حوالي 76% بعدما كانت نحو 72% تموز 2006.

وتضاف عملية التحويلات في الودائع المصرفية من لبنان إلى الخارج إلى ذلك، ما أدى إلى تراجع حجم الودائع بحوالي 2.5 مليار دولار، وهذا الأمر يعكس تحويلات من المصارف اللبنانية إلى فروعها في الخارج فاقت 45% من التحويلات إلى الخارج، والنقطة البارزة هنا أيضاً أن إجمالي التحويلات إلى الدولار يبقى أقل من حجم الأحداث ما يعني أن المودعين اللبنانيين أو أكثرهم جدد ودائعه بالليرة اللبنانية، كذلك بعض المودعين العرب، على إعتبار أن حجم الودائع بالليرة كان بحدود 27 ألف مليار ليرة أي حوالي 17 مليار دولار لم يتحول منها إلى الليرة سوى 2.2 مليار دولار، والسبب في ذلك يعود إلى الأجواء الإيجابية التي عكستها المساهمة السعودية بقيمة 1.5 مليار دولار ومنها وديعة في مصرف لبنان بقيمة مليار دولار، وأيضاً المساهمة الكويتية بقيمة 800 مليون دولار منها وديعة في مصرف لبنان بقيمة نصف مليار دولار.

"جي.بي.مورغن": تبعات حرب تموز السياسية أعظم من الاقتصادية

الطريق الجديد يبدو مسدوداً.. واحتمال الغاء باريس 3



الشارع".

مرونة القطاع المالي

أورد تقرير "جي.بي.مورغن" أن مصرف لبنان تجاوز العاصفة التي هبت في صيف تموز وهو بات خبيراً في إدارة الأزمات، وُجِّح في ضمان مرونة النظام المالي التي تعود إلى حجم الدفع المالي الذي تبلغ نسبته نحو 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي اللبناني ونحو 8 إلى 9 من المعدل في الأسواق الناشئة.

ولفت إلى أن الفائض التراكمي لجزان المدفوعات بلغ في الأشهر التسعة الأولى من السنة نحو مليارين و250 مليون دولار رغم حرب تموز مقارنة بنحو 1.5 ملياراً عام 2005 وأشار إلى أن احتياط مصرف لبنان من العملات الأجنبية يبلغ 13 مليار دولار، بينما بلغت أصول القطاع المصرفي أكثر من 60 مليار دولار أي بزيادة 6.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار إلى أن ثمة أرقاماً في حاجة إلى مراجعة جديدة، وبينها تقدير العجز المالي الذي كان مقدراً بلوغه نسبة 7.5 في المئة من الناتج المحلي مقارنة بنسبة 9 في المئة لعام 2005 و23 في المئة لعام 2003، بينما كانت تقديرات النمو تشير

ولا سيما مع تداخل العنصر الأميركي بالأدوار المحتملة لسوريا وإيران فضلاً عن الدور المصري والتغييرات السياسية والإسرائيلية حيال الجوار، اعتبر التقرير أن هذه الفسيفساء الجديدة هي بمثابة اختبار جديد للنظام اللبناني في المرحلة المقبلة، التي اعتبر أنها ستبقى موضع اهتمام المجتمع الدولي العاجز عن حُمل أي حرب إقليمية أخرى. مشيراً إلى احتمال تأجيل مؤتمر باريس 3- المقرر عقده في كانون الثاني المقبل "الذي كان يعد العامل الأساس المساعد للوضع الاقتصادي في لبنان، رغم التوقعات المؤكدة بنتائجه التي ستكون رزمة كبيرة من الهبات".

وعرض التقرير الاستحقاقات السياسية التي تواجه لبنان في الـ2007 بما يشكل عوامل ضغط متعددة، وأبرزها توسيع الحكومة الحالية، والانتخابات الرئاسية والانتخابات النيابية المبكرة المحتملة السنة المقبلة أيضاً، إضافة إلى المحكمة الدولية المدعومة من الأمم المتحدة لمحاكمة المشتبه في تورطهم بجرعة لإغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري، ولم يستبعد استمرار المواجهة السياسية القائمة إلى نهاية السنة "من دون وقف الاغتيالات السياسية والتظاهرات في

أصدر مصرف جي.بي.مورغن تقريره عن لبنان معتبراً أن حرب تموز إنتهت بأقل ضرر إقتصادي متوقع. "لكن الضرر السياسي كان أكبر من المتوقع". وأورد "أن رياح التغيير التي تلمح منطقة الشرق الأوسط ستضع لبنان بين محورين: الشرق والغرب، لكنه سيبقى، بينما يبدو القطاع المالي مرناً علماً أن تشوهات أصابت الرؤية ولا سيما في ظل التأجيل المحتمل لعقد مؤتمر باريس 3". ورأى أن المعوقات المالية لإعادة البناء تبدو محدودة، بينما يبدو نمط السوق في حال تقرب، متوقعاً أن تكون السياسة في سنة 2007 أكثر حزمًا.

وأورد تقرير "جي.بي.مورغن" أنه فيما كانت تقديرات الضرر الاقتصادي المباشرة نتيجة حرب "حزب الله وإسرائيل" تراوح بين 6 إلى 7 مليارات دولار، فإن الضرر السياسي قد يكون في مستويات أعظم.

ورأى أنه منذ الأزمة الأخيرة، بدت المؤسسات الحكومية ضعيفة في مقابل سعي "حزب الله" إلى إستغلال نصره عبر التأثير لزيادة حصته في الحكومة على "الثالث المعطل".

واعتبر أن المنطقة تبدو حالياً كلوحة شطرنج بما يثير الحزب لتعزيز حضوره في حكومة قوية بغية التأثير في القرارات المصرية ولا سيما ما يرتبط منها بمسألة السلاح والتحالفات، مشيراً إلى أن رئيس الوزراء فؤاد السنيورة الذي اثار المجموعة الدولية بجنكته لإدارة المأزق السياسي الذي طرأ في حرب تموز، بات اليوم في موضع الإتهام برفض مشاركة المعارضة في السلطة، من هنا، اعتبر التقرير أن الطريق الجديد يبدو مسدوداً.

وفي معرض إشارته إلى الرياح الشديدة التقلب التي تصف بالمنطقة،

.. "بير ستيرنز": عدم الاستقرار الداخلي قد يؤدي بالثقة

وتكاليف حرب تموز 5.5 مليارات دولار

وحتى بحصول فقرة اقتصادية سنة 2007، تستبعد "بير ستيرنز" عودة دخل الموازنة إلى ما كان عليه قبل العدوان الاسرائيلي، وتؤكد من جهة أخرى أن القطاع المصرفي يبقى حجر الزاوية للاقتصاد اللبناني وأثبت قدرته على مواجهة التحديات السياسية والأمنية الأخيرة.

وتوقع الشركة في سنة 2007، عجزاً أكبر في الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري، ولا ترجّح أن تتجاوز قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر 1.2 مليار دولار، لكنها تتوقع استقطاب لبنان 1.5 مليار دولار على شكل منح مخصصة بإعادة الأعمار، غير أنها تربط كل ذلك بالاستقرار السياسي واحتفاظ المصارف بالودائع الأجنبية البالغة 17.4 تريليون ليرة لبنانية.

ويذكر التقرير أنه "يبدو واضحاً أن الساحة السياسية مقبلة على مرحلة اختبار تتسم بكون وكالات التصنيف الثلاث الكبرى صارت الآن تضع لبنان على قائمة المراقبة السلبية".

وتستنتج عموماً أن الاقتصاد اللبناني وعلى الأخص أسواقه المالية التي تبين حال الاقتصاد، استطاعت أن تواجه

أصدرت الشركة الأميركية العالمية المتخصصة في الوساطة وجارة الأوراق المالية والاستثمار المصرفي "بير ستيرنز" (Bear Stearns) تقريراً، ترى فيه أن العدوان الاسرائيلي شكل انتكاسة لجهود إصلاح وضع الخزينة العامة، وزاد حاجة الحكومة إلى التمويل، وقدرت مجموع تكاليف الحرب بنحو 5.5 مليارات دولار أي ما يعادل 17 في المئة من الناتج المحلي الجمل الذي انخفضت تقديراته هذه السنة 1.85 مليار دولار إلى 32.8 تريليون ليرة لبنانية.

وتوقعت الشركة المصنّفة أن يحظى "حزب الله" في العامين المقبلين بمساعدة سنوية تبلغ نحو مليار دولار من إيران في إطار جهود إعادة الإعمار، وأشارت إلى "تركيز كبير" على مؤتمر "باريس 3"، واعتبرت أن استمرار عدم الاستقرار الداخلي قد يؤدي بالثقة ويحبط جهود التعافي.

وقال التقرير إن استقرار الحال السياسية والأمن يؤهل الحكومة لاستئناف الإصلاح الاقتصادي وتعميقه، فتعود بالتالي الثقة بالقطاعات المهمة كالمال والسياحة والعقار التي تدعم أسس الاقتصاد.

فرنسبنك: الاستثمارات شكلت 15% من الناتج في 2005

و2 مليار دولار ألغيت هذا العام أو أجلت

خطط لإستثمار 500 مليون دولار في السنوات الأربع المقبلة، وتمتلك "هيرمس" 23% في بنك عودة ويساوي إستثمارها في الاسهم والعقارات اللبنانية نحو 5% من محفظة إستثمارها التي تبلغ ملياري دولار.

وبالتأكيد كان للحرب آثارها السلبية على الحركة العقارية التي كانت قد شهدت نهضة كبرى خلال السنوات الماضية ولا سيّما خلال العامين الماضيين، حيث توقفت بعض ورش البناء في المناطق التي تعرضت للإعتداءات الإسرائيلية، وذلك بسبب هذه الإعتداءات وصعوبة النقل والتنقل وندرة بعض مواد البناء نظراً للحصار الإسرائيلي ورحيل أعداد كبيرة من العمال غير اللبنانيين الذين يمثلون اليد العاملة الأساسية في قطاع البناء، كما أن هذه الحرب قللت عمليات شراء العقارات المبنية وغير المبنية.

النفط العالمية، الأمر الذي له سلبياته على مجمل الحركة الإستثمارية الراهنة في لبنان وعلى أصعدة الإستثمارات الاقتصادية أو المالية أو المصرفية. وكان يتوقع لبنان هذا العام تحقيق إستثمارات مالية تقدر قيمتها بحوالي 3.5 مليارات دولار (مقابل 1.6 ملياراً في العام الماضي)، وأكثر من 4 مليارات عام 2007، وتقدر قيمة الإستثمارات المؤجلة أو الملقاة بحوالي ملياري دولار.

ورغم أن عدداً من الشركات والمجموعات الاقتصادية والمالية التي وضعت خطتها ومشارعا للإستثمار في لبنان قبل إنطلاق الحرب مثل "داماك للتنمية العقارية" و"شعاع كابتال للإستثمار" و" EFG هيرمس"، قد أعلنت عن عدم رغبتها في الإنسحاب من سوق الإستثمار اللبناني، إلا أنها بالتأكيد ستجمد حركتها الإستثمارية بانتظار ما ستسفر عنه هذه الحرب، ويذكر أن "داماك" في دبي لديها

والأجنبية التي غالباً ما تصاحب الحركة السياحية النشطة كما خلال الأعوام السابقة، ولا سيما العام 2004، وهذه الإستثمارات تتوجه عادة صوب القطاعات الاقتصادية ولا سيّما قطاعات العقارات والسياحة والمصارف وسوق رأس المال، إذا، الحرب على لبنان أثرت وستؤثر في المدين القصير والمتوسط على حركة تدفق الإستثمارات الأجنبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة، علماً بأن هذه الإستثمارات شكلت نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان في العام الماضي، وهي تساعد في تمويل العجز في الحساب الجاري الذي شكل نحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ذاته.

وقد حرم لبنان، في ظل الأوضاع المستجدة بسبب الحرب، من إمكانية حصول تدفقات إستثمارية مهمة من منطقة الخليج والناجمة بصفة أساسية عن الارتفاعات التي لا تزال قائمة في أسعار

أشارت نشرة فرنسبنك الفصلية إلى تبعات حرب تموز على الواقع الاستثماري وقالت أنه لا شك فيه أن الحرب على لبنان كان لها تداعيات سلبية على مجمل الحركة الإستثمارية هذا العام، بعدما كانت قد بدأت قوية حتى إنطلاق هذه الحرب، وذلك في عدة اتجاهات، فهذه الحرب أضرت كثيراً بالإستثمارات الجديدة التي قامت بها مؤسسات وشركات لبنانية عاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وخصوصاً تلك التي تعرضت لتدمير كلي أو جزئي بسبب الإعتداءات الإسرائيلية على المناطق التي تتواجد فيها، وهذا التطور بلا شك ترك بصمات واضحة على حركة الإستثمار الخاص في الاقتصاد اللبناني، على الأقل في المدين القصير والمتوسط، من ناحية أخرى، إن ضرب الموسم السياحي هذا العام بسبب العدوان الإسرائيلي كان له هو الآخر سلبياته بالنسبة لحركة الإستثمارات العربية

2 مليارات دولار كلفة فاتورة الطاقة في لبنان.. الشمس والرياح حلفاؤنا الجدد



لتعقيدات استخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء وارتفاع كلفتها. فكلية إنتاج عميل إنتاج الطاقة هو بحوالي 600 دولار لكل كيلو واط أما للإنتاج الكهربائي من الشمس فيجب ضرب هذه التكلفة بـ7مرات.

أما في مجال تسخين المياه فإن لبنان قد قطع مرحلة جيدة في هذا الإطار بحيث بات هناك اليوم شركات متخصصة قادرة على تصنيع هذه التكنولوجيا بنفسها. فضلاً عن صيانتها. والوزارة ساهمت في تطوير هذا القطاع سواء عن طريق الحملة الدعائية أو بوضع المعايير (التي هي معايير أوروبية) أو بعض التسهيلات المالية.

تحتل عملية تسخين المياه للإستهلاك المنزلي حوالي 25% إلى 38% وهو يساهم بحوالي 40% من فاتورة المستهلك. إن مناخ لبنان يسمح باستخدام واسع لهذه التقنية فمع حوالي 3000 ساعة شمس سنوياً يمكن تأمين ما نسبته 80% من الحاجة للمياه الساخنة.

في لبنان إذا ما أخذنا عدد السكان على مساحة لواقط الشمسية بالترتيب نجد أنه 0.03 متر لكل مواطن في الوقت الذي يشكل 0.8 متر في قبرص. لذلك وضعت خطة لمدة ثلاث سنوات تهدف إلى تحقيق نمو في استخدام الطاقة الشمسية بحدود 50% في الوقت الذي ينمو فيه القطاع بحدود 18% اليوم. المطلوب هو تركيب حوالي 25 ألف لاقط شمسي سنوياً في نهاية الخطة بحيث يستطيع القطاع بعد ذلك إيجاد طريقه للنمو بشكل تلقائي.

أحد العوائق الأساسية لهذا النمو هو عدم الدولة لفاتورة الكهرباء بحيث لا يشجع ذلك المواطنين على التوجه إلى شراء اللواقط. فإذا كان سعر اللاقط بحدود الألف دولار كما هو اليوم فإن ذلك لا يساعد على تنمية القطاع لذلك يجب إستبدال الدعم الموضوع من الكهرباء بدعم إلى اللواقط بما يدفع المواطنين للإقبال عليه حيث تصبح إستثماراً جيداً يستطيع رد تكلفته خلال ثلاث سنوات. إن تكلفة إنتاج كيلو واط هو 200 ليرة إنما يتبعه الشركة بـ70 ليرة كمعدل وسطي لأول 500 كيلو واط ثم يسعر التكلفة في الشطر اللاحق.

طاقة الرياح: يبدو أن لبنان هو بلد مؤهل للإستفادة من هذه الطاقة نظراً لوجود مناطق معينة في لبنان تبلغ فيها سرعة الرياح معدلاً يسمح باستخدامها لإنتاج الطاقة الكهربائية. لذلك تم وضع ما يعرف بـ"أطلس الهواء" وذلك بتلزمه إلى شركة أوروبية هي الأكبر في العالم في هذا المجال بـ127 مليون ليرة تسمح بتحديد هذه المناطق أعدادها ومساحتها وسرعة الهواء الوسطية فيها على مدار السنة. وبهذا يمكن فتح باب الإستثمار للشركات الخاصة الراغبة في إنتاج الكهرباء وبيعها إلى المستهلك وذلك بعدما تم إزالة العوائق القانونية

يقول الدكتور عدنان الجوني الخبير في شؤون الطاقة للاعمار والاقتصاد يكمن في التخصص. لكن إلى أن نصل إلى هذه المرحلة التي تحتاج مراحل متعددة من التحضير والكثير من الوقت كان لا بد من القيام بتحركات على أكثر من صعيد تصب في هدف واحد ألا وهو تخفيض فاتورة الطاقة وعليه جاء التحرك في اتجاه ترشيد إستهلاك الطاقة. وتوسيع مصادر الطاقة لا سيما المتجددة منها.

ترشيد إستهلاك الطاقة

حاولت الوزارة مقارنة موضوع ترشيد الطاقة في القطاع المنزلي عن طريق توعية المواطنين إلى بعض الحقائق التي على بساطتها مهمة جداً. مثل إستبدال لمبات الإضاءة التقليدية بأخرى إقتصادية. كيفية استخدام المكيف وغيرها. إذ من الممكن توفير 29 مليون دولار في حال إطفاء لبة بقوة 100 شمععة لمدة ثمانية ساعات في اليوم و11 مليون دولار في حال إطفاء الأجهزة الإلكترونية والكهربائية الغير المستعملة في المنزل وحوالي 235 مليون دولار في حال اتباع هذه الخطوات في العمل.

أما على الصعيد الصناعي: فقد تم إطلاق مشروع ما يعرف بالتدقيق أي أن تقوم شركة بدراسة مصنع لتحديد حجم إستهلاكه للكهرباء وتقديم الحلول له لكيفية تخفيض الإستهلاك. إن تخفيض إستهلاك الطاقة لا يسمح فقط بتقليص فاتورة الطاقة فحسب بل يؤثر بشكل مباشر في تقليل الحاجة إلى إنشاء محطات توليد جديدة وما يترتب على ذلك من كلفة إنشاء محطة واحدة وصيانة. فكلية إنشاء محطة واحدة تصل إلى حوالي 200 مليون دولار ذلك أن الطلب على الطاقة في لبنان يرتفع بحدود 5-7% سنوياً.

الوفر المرتقب من الترشيد

ويقول الدكتور الجوني إن لبنان قادر على تخفيض فاتورة الطاقة عن طريق الترشيد بحوالي 30% على أقل تقدير. ويمكن أن تصل إلى 40%. فترشيد إستهلاك الكهرباء من أجل الإنارة فقط يمكن أن يخفف إستهلاك الطاقة بحوالي 10% إلى 15% ما يعكس توفر مالي على المستهلك بحوالي 40% من الفاتورة التي يدفعها. نظراً لاتباع ما يعرف بـ"تعرفة الشطور".

أما الحديث عن مصادر أخرى للطاقة يدفع بالحديث عن ما يعرف بالطاقة المتجددة نظراً لعدم اكتشاف جدي في لبنان لمصادر الطاقة الأحفوري (البترول - الغاز).

الطاقة المتجددة: الحديث عن الطاقة المتجددة يتمحور في لبنان على الطاقة المستمدة من الرياح والشمس والماء.

الطاقة الشمسية: يمكن استخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء ولتسخين المياه. وهو ما يمكن الإستفادة منه في المرحلة الحالية في لبنان نظراً

العام 1995 لتصل إلى 54,000 ميغاواط في نهاية 2005. تصل اليوم قيمة الإستثمارات في هذا القطاع إلى حوالي 13 مليار يورو وتوظف حوالي 150,000 عامل حول العالم.

يشير تقرير The Global Wind Energy Report لعام 2006 إلى أن حوالي ثلث إنتاج الطاقة الكهربائية في العالم سيكون في منتصف القرن الحالي. ما يوفر 113 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون المسؤول الأساسي في رفع درجة حرارة الأرض وهذا ما يضع طاقة الريح ضمن أهم وسائل إنتاج الطاقة في العالم للقرن الواحد والعشرين.

السليبات

المشكلة الأكبر لطاقة الرياح أن لها ظروف تشغيل معينه من الصعب توافرها في معظم الدول على سبيل المثال بالنسبة للتربينات الهوائية تستلزم مناطق بها تيارات هوائية ذات سرعه معينة على مدار العام أي في جميع الفصول تقريباً وهذا غير متوفر في كثير من البلدان وهناك امر اخر هو أن تكنولوجيا صناعة هذه التربينات حكر على بعض الدول وذلك تكاليف إستيرادها وإنشاءها تحت إشراف مهندسين من هذه الدول باهظة كما أن مساحة أي محطة رياح أو محطة شمسية تفوق بعدة أضعاف مساحة أي محطة تقليدية أو نووية وذلك لانخفاض كثافة الطاقة. كما أن القضية الجوهرية في الطاقة الريحية هي قبول الناس للضجيج الناتج من الشفرات وتشويه المنظر الطبيعي. ولهذا فإن امكانية إبعاد المولدات الريحية عن المناطق السكنية خيار مفيد. وهذا ما يطرح بدوره مشكلة أن التوربينات الهوائية التقليدية لا تولد غير تيار ذي فولتية اضعف من أن يمكن نقله بعيداً. حسب ما يقول ديفيد انفيلد مدير مركز تكنولوجيا نظم الطاقة المتجددة في جامعة لافايو. والتيار المتناوب الناجح يتقوى بواسطة محول لكنه لا يحل المشكلة تماماً. فالتيار المتناوب يصعب نقله عبر مسافات طويلة لأنه ينتقل عبر السطح الخارجي للأسلاك الموصلة وهذا ما يزيد المقاومة فتحسر الاسلاك طاقة عبر الحرارة. وهذا يضع حدوداً امام تركيب التوربينات الريحية بعيداً في البحار. لكن تطور التقنيات في مختلف المجالات تسمح في إيجاد حلول إضافية يوماً بعد يوم. وهذا ما فعله ماتس ليغون من مؤسسة ABB الهندسية السويدية الذي صنع توربيناً يعتقد انه يتغلب على كثير من هذه المشكلات...

أشعة الشمس لتدفئة والتبريد

تقوم الطاقة الحرارية الشمسية على استخدام حرارة الشمس مباشرة. يمكن تخزين الطاقة الحرارية الشمسية على السطح أن يؤمن المياه الساخنة للمنزل وأن يساعد في تدفئته. ما تقوم به الأنظمة الحرارية الشمسية هو تسخين الشمس للمياه الموجودة في وعاء قائم. تعتبر تقنيات الحرارة الشمسية الموجودة حالياً في السوق فعالة ويمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

هل يمكن تطبيق أي من هذه الأنظمة في لبنان؟ يستورد لبنان حوالي 98% من الطاقة المستهلكة وبفاتورة تفوق 2 مليار دولار ما يشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة حيث تقوم هذه الأخيرة بتسديد حوالي مليار دولار المسجلة عجز في قطاع الكهرباء. الحل الجذري لهذه المشكلة كما



طاقة الرياح

طاقة الرياح. هي أسرع مصادر الطاقة نمواً في العالم.

الإيجابيات


طاقة الرياح أرخص كثيراً من الطاقة النووية. يكلف الكيلوواط/ساعة 7 سنتات في المفاعل الجديد. و6-8 في طواحين الهواء في المناطق ضعيفة الهواء بالتقنيات الحالية. وهي تكلفة تنخفض بازدياد الكفاءة بآتين إلى ثلاثة في المئة سنوياً. ويمكن لطاونة هواء واحدة من الحجم الكبير أن تولد طاقة تكفي 5,000 منزلاً. في السنين الأخيرة. أدخلت 6,000 ميغاواط سوق الطاقة الأوروبية مولدة من الرياح. و تكاليف تشغيلها منخفضة وكذلك صيانتها ويظهر خليل مجلة Wind power Monthly (كانون الثاني 2006) أن موقعا ذا سرعة رياح متوسطة. أي سبعة أمتار في الساعة. أرخص من الغاز الطبيعي. والفحم. والطاقة النووية. وذلك باستثمار 1,000 استرليني/كيلوواط ساعة.

السوق العالمي لطاقة الرياح توسعت بوتيرة أسرع من أي مصادر أخرى من الطاقة المتجددة من 48000 ميغاواط في

قبول حجج عدم اقتصادية الطاقات المتجددة في كثير من المواقع منذ عشرة أعوام مثلاً. إلا أن بعضاً منها. كالرياح وتركيز طاقة الشمس وصلت لدرجة من النضوج تسمح بمنافسة الطاقة غير النظيفة التقليدية.....


الطاقة النووية

الطاقة النووية طاقه هائلة جداً ليس فقط في مجال الكهرباء فحسب ولكن في مجالات كثيرة جداً، ولكن المشكلة في تكاليف الصيانة والأمان من التسربات الإشعاعية باهظة والمشكلة الأكبر في القرار أو الموقف السياسي على سبيل المثال استيراد أعمدة يورانيوم سائل ليست باهظة ولكن تتطلب موافقة الدولة المصدرة والتي عادة لا تسمح بتصديره إلا تحت شروط سياسية معينة. ويقول البعض إن التكاليف الكاملة للطاقة النووية تجعلها غير كفاء اقتصادياً. أن المفاعلات تتطلب تركيزاً هائلاً لرأس المال (2,000 دولار/واط في مفاعلات الماء الخفيف. أي 2-3 مليار دولار لمفاعل بطاقة 1,000 ميغاواط) والعالم سينضب من اليورانيوم بعد أربع سنوات (!!!) لذلك الطاقة النووية ستظل مصدراً للطاقة المولدة من الرياح... كان من الممكن




THE COMPLETE BANK-CARD AND ATM SOLUTION PROVIDER IN THE MIDDLE EAST AND AFRICA


ACQUIRING




CARD ISSUING



ATM DRIVING & MONITORING



CHIPS & MAGNETIC PERSONALIZATION CENTER

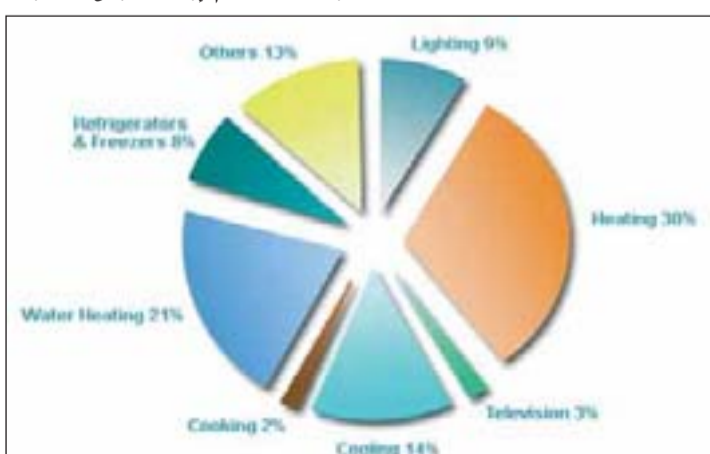


THE FULL SELF-SERVICE ATM NETWORK

EGYPT | SUDAN | AFGHANISTAN | SYRIA | LEBANON | JORDAN | YEMEN

CreditCard Services Co. Sal

Capital L.L. 10,000,000,000 fully paid, R.C.B. 82880
Registered at the Central Bank of Lebanon as a Financial Institution under number 30
150 Corniche Street, Beirut 11039120 - P.O.Box 113 - 6406, Lebanon
Email: info@ccsb.com - Tel: 961 1 742 595 - Fax: 961 1 752 281





35 مليار ليرة لتشديد مباني تعاونية في حلب

الماضي إلى 69 ألف عضو تعاوني حتى الآن ما يؤكد الدور الهام الذي يضطلع به هذا القطاع في تأمين السكن للمواطنين وفق المواصفات الجيدة. والجدير بالذكر أن عدد الجمعيات التعاونية السكنية المشادة بالمحافظة يبلغ 277 جمعية بينما يبلغ عدد الجمعيات التي لا تملك أراضي لتشديد سكن عليها 98 جمعية وأن عدد الجمعيات في طور التأسيس 75 جمعية.

بلغ إجمالي المبالغ التي تم صرفها على تشييد مساكن تعاونية بحافظة حلب منذ بداية عمل الإخاد ولغاية العام الماضي أكثر من 35 مليار ليرة سورية استفاد منها 35 ألف أسرة أو عضو تعاوني بينما بلغت إيداعات الجمعيات السكنية بالمصارف العقارية أكثر من 2 مليار و700 مليون ليرة سورية وهذا يدل على ثقة المواطن بهذا القطاع بالرغم مما أصابه من انتكاسات وتراجع وإساءة

وزير الاقتصاد يبحث مع سفيرة هولندا تعزيز التبادل التجاري

التجارية المعنية والشركات الهولندية بزيارة سورية والتعرف على الامكانيات المتاحة بغية تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والمالية والاستثمارية والسياحية ودفعتها نحو الأفضل بما يخدم مصلحة البلدين.

السوري لجهة اصدار التشريعات الجديدة والبيئة المناسبة للاستثمار فيما أبدت بونيس رغبة بلاهنا برفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

بحث عامر حسني لطفي وزير الاقتصاد والتجارة مع بيزريه بونيس سفيرة هولندا بدمشق سبل تعزيز التعاون التجاري بين البلدين. وقدّم لطفي للسفيرة الهولندية عرضاً للمراحل التي قطعها الاقتصاد

تعاون اقتصادي مع باكستان وفرص متبادلة للاستثمار

ان ينعكس على العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما معرباً عن امله بأن يستفيد رجال الأعمال في البلدين لتعزيز الروابط الاقتصادية. من جهته رأى نائب رئيس لجنة تنظيم المعارض التجارية في باكستان اسد سجاد ان سورية وباكستان يمتلكان امكانيات كبيرة في المجال التجاري لكنهما يفتقدان المعلومات عن المواد التي يمكن ان يتم استيرادها او تصديرها بينهما لافتاً الى اهمية المعارض ودورها في التعريف بمنتجات البلدين وإلى ان الجانب السوري من فريدة وعائلية، إلى شركات باكستانية سيقوم خلال شهر ايار من 2007 معرضاً للمنتجات الباكستانية في سورية داعياً رجال الأعمال السوريين لزيارة بلاده والاطلاع على المواد والمنتجات فيها.

في سورية، وأوضح الشلاح ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة حول تسهيل الاستيراد والتصدير ساهمت في تعزيز التبادل التجاري بين سورية ودول العالم وفتحت افقاً رحبة امام رجال الأعمال مشيراً الى تفعيل العمل باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى إضافة الى التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية وإلى الموقع الجغرافي لسورية سيساهم في تطوير اقتصادها ليتماشى مع الاقتصاد العالمي. بدوره أكد الملحق التجاري في السفارة الباكستانية بدمشق وحيد احمد عمق ومثانة العلاقات القائمة بين سورية وباكستان لافتاً الى ان التفاهم الجيد القائم بين القيادتين في البلدين يجب

استعرض عدد من رجال الأعمال السوريين في غرفة تجارة دمشق مع نظرائهم الباكستانيين علاقات التعاون الاقتصادية والاستثمارية بين الجانبين وسبل تطويرها وتفعيلها. وأكد راتب الشلاح رئيس اتحاد غرف التجارة السورية ضرورة تنشيط علاقات التعاون الاقتصادي المشترك بين سورية وباكستان واقامة قاعدة واسعة للتعاون من خلال انشاء مشاريع انتاجية وصناعية مشتركة مبيّنا ان التشريعات والاجراءات والقرارات التي صدرت في سورية مؤخراً ساهمت في خلق مناخ استثماري مشجع ومتقدم وميسر وان سورية بلد واعد في المجالات الزراعية والسياحية والتجارية والاقتصادية والخدماتية داعياً رجال الأعمال الباكستانيين للاستثمار

العد التنازلي لتأسيس سوق للأوراق المالية في سورية قد بدأ

يلحق خسائر بالمصارف من جهة، ولا يخفف من قدرتها على متابعة القيام بوظائفها التقليدية. وهي تمويل زبائنها ومشاريع التنمية». يشار إلى ان وزارة المال تدرس مشروع قانون جديد يتيح تحويل الشركات السورية من فردية وعائلية، إلى شركات مساهمة، بتقديم إعفاءات ضريبية واسعة لتشجيعها على دخول السوق.

العامه لدولة». وأكد «ان هذا التدرج هو الأفضل لسورية حتى تتمكن من تخضير المستلزمات والكوادر تبعاً». ويقدر حجم الدين العام غير القابل للتداول، الذي تخطط الحكومة إلى تحويله إلى أدوات وسندات قابلة للتداول بحوالي 450 مليار ليرة سورية. وأضاف: «ننكر بأن تكون السندات لأجل ثلاثة أشهر فقط. وأن تكون الفائدة شهرية، وأن يتراوح معدل الفائدة على السندات بين معدلات الفائدة المدينة ومعدلات الفائدة الدائنة. بما لا

أكد وزير المال السوري محمد الحسين، ان العد التنازلي لتأسيس سوق للأوراق المالية في سورية بدأ معلناً ان الزيادة الأولى على سندات الخزينة ستبدأ منتصف العام المقبل. وأشار إلى أن خطة العمل تبدأ بإصدار قانون لتسنييد الدين العام، مؤكداً «بدء اختيار أسلوب اعتماد إصدار محدود لسندات الخزينة، في ضوء سيولة الجهاز المصرفي كمرحلة أولى. وسيطور ذلك مستقبلاً ليغطي الإصدار مجمل الدين العام الداخلي، وكذلك عجز الموازنة

التوقيع على محضر الاجتماعات المشتركة السورية التركية

توجه لرفع التبادل التجاري من مليار دولار الى مليارين

البلدين وما لها من انعكاسات ايجابية على التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والتنموي لكلا البلدين داعياً رجال الأعمال الأتراك الى زيادة وتوسيع الاستثمارات في سورية نظراً لما تقدمه الحكومة السورية من تسهيلات للمستثمرين. من جانبه أكد شنر رغبة الحكومة التركية في تعزيز وتفعيل علاقات التعاون بين البلدين والشعبين الصديقين في مختلف المجالات مشيراً الى ان النتائج الايجابية التي توصل اليها الجانبان في مجالات تبادل الخبرات وفتح افاق التعاون الاقتصادي والتجاري والمصرفي بين البلدين. وتوقع ان يقفز حجم التبادل التجاري بين البلدين من مليار دولار حالياً الى ملياري دولار بعد دخول اتفاقيات التعاون المشترك بين البلدين حيز التنفيذ.

التركية وتعزيز التعاون بين مصرف سورية المركزي وهيئة الاشراف على المصارف في تركيا. وتضمن المحضرتبادل الخبرات والتجارب بين هيئتي تخطيط الدولة في البلدين وفي مجال الأوراق والاسواق المالية والمصارف والتعاون الاقليمي وفيما يتعلق بالسياسة المالية والضريبية والتعاون في المراكز الحدودية والجمارك. وأكد الدردي ان المباحثات التي اجراها الجانبان كانت مثمرة واجباية وتشكل نقلة نوعية جديدة في مسيرة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتساهم في توسيع مجالات التعاون وتفعيل الاتفاقيات الوقعة سابقاً وتعزيز دور رجال الأعمال على اقامة شراكات حقيقية في البلدين الصديقين. وأشار الى اهمية بدء التنفيذ الفعلي لمنطقة التجارة الحرة بين

دمشق - الأعمار والاقتصاد وقع عبدالله الدردي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعبد اللطيف شنر نائب رئيس الوزراء وزير الدولة التركي في ختام المباحثات السورية التركية على محضر الاجتماعات المشتركة المتضمن تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وتفعيل دور رجال الأعمال وتوسيع قاعدة التجارة البينية للبلدين. وشمل المحضر عددا من الموضوعات التي تم بحثها خلال زيارة الوفد التركي والمتعلقة بالية بدء العمل في منطقة التجارة الحرة بين البلدين اعتباراً من بداية العام القادم وتعزيز دور لجنة الشراكة واللجنة الفنية بين البلدين اضافة الى موضوع التعديلات على الرسوم الجمركية ومذكرة تفاهم بين مكتب الاستثمار وهيئة الاستثمار

الدردي: 7 بالمئة النمو الاقتصادي عام 2010

عمل متطورة ومؤسسات مختلفة مثل مكاتب التشغيل التي يجب أن يكون لها دور والية عمل مختلفة ولذلك طورنا هيئة مكافحة البطالة فأصبحت هيئة تشغيل وتنمية المشروعات لان الوضع تطور وأصبح لدينا تشريعات ومؤسسات جديدة. وأكد ضرورة ان يدار القطاع العام الصناعي الآن بسياسات مشجعة للاستثمار الصناعي من خلال اقامة المدن الصناعية والسياسات الضريبية وسياسات التجارة الخارجية والرسوم الجمركية على المدخلات بعد أن دخل القطاع الخاص الصناعي بالمنافسة في السوق مشيراً الى أنه تم تشكيل لجنة يرأسها معاون وزير الصناعة وتضم خبراء فنيين ومثليين عن اتحاد العمال لدراسة كل الأفكار والمقترحات والتجارب التي طرحت لاصلاح القطاع العام الصناعي لتضع بعدها مشروع قانون لاصلاح القطاع العام الصناعي قبل نهاية العام الجاري.

على تطوير قانون المنافسة ومنع الاحتكار وهيئة المنافسة ومنع الاحتكار وقد سمحنا للقطاع الخاص ان يستثمر في قطاع الطاقة كما نعمل على تطوير هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وهي هيئة مستقلة عن الوزارة تقوم بتنظيم المنافسة العادلة والشريفة بين جهات القطاع العام والخاص وبين بعضها لتقديم أفضل الخدمات للمواطن.

أكد عبد الله الدردي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ان سورية شهدت منذ عام 2000 تصاعداً في وتيرة الاصلاح الذي بدأت تظهر نتائجه على الواقع الاقتصادي حيث سيصل معدل النمو الاقتصادي هذا العام الى 5 بالمئة ويتوقع أن يصل الى 5.2 بالمئة في العام 2007 والى 7 بالمئة عام 2010 حسب الخطة الخمسية العاشرة.

وأضاف الدردي نحن اعتمدنا سياسة مالية متطورة جدا ومتجانسة مع متطلبات التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي فأصبح لدينا الآن مجلس نقد وتسليف فعال ونظام مصرفي بالرغم من أننا مازلنا في بداية الأجاز. ووجود مصارف خاصة وشركات صيرفة وشركات تأمين ومنافسة مفتوحة تتطلب نظاماً نقدياً مختلفاً عن النظام النقدي السابق ولذلك نحن نعمل على تطوير سياسة نقدية قادرة على ضبط المستوى العام للأسعار والأشرف على النظام المصرفي.

وقال الدردي ان اقتصاد التخطيط المركزي سابقاً لم يكن بحاجة الى أنظمة سوق عمل متطورة لان الدولة كانت الموظف الأكبر أما الآن لم تعد الدولة ولن تكون في المستقبل الموظف الأكبر فلا بد من سياسة سوق

وقال الدردي في حديث شامل لنشرة سانا الاقتصادية ان أهم خطوات الاصلاح التي اتخذت بعد قرار المؤتمر القطري العاشر للحزب بالتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي هي اقرار الخطة الخمسية العاشرة التي تضع برنامج التحول الى اقتصاد السوق والبدء بوضع السياسات وتطوير التشريعات والمؤسسات التي تتناسب مع اقتصاد السوق الاجتماعي. وأوضح أن اقتصاد السوق الاجتماعي له عقلية وادوات مختلفة مثل قوانين المنافسة وحماية المنتج المحلي والشركات والتجاري ومنع الاغراق وحماية المستهلك.

خطوات نحو الربط الكهربائي بين سوريا وتركيا والعراق وإيران

قطاع الكهرباء والطاقة في سورية. وأعرب العلي عن امله في تدعيم التعاون الاستراتيجي بين البلدين وتقوية العلاقات في كافة المجالات وخاصة الاقتصادية مشيراً الى ما حققته إيران على صعيد القطاع الكهربائي والطاقة معرباً عن دعم سورية لحقوق إيران في الاستفادة من الطاقة النووية للاغراض السلمية. وأشار العلي الى انه من المقرر قيام وزير الكهرباء الإيراني بزيارة دمشق من اجل عقد اجتماع ثلاثي او رباعي مع وزير الكهرباء التركي والعراقي بشأن الربط الكهربائي بين الدول الأربع.

كبير في مجال الطاقة خلال المرحلة القادمة مشيراً الى اهمية الربط الكهربائي بين سورية وإيران عبر تركيا او العراق وقال انه من المنتظر عقد اجتماع ثلاثي بين سورية وإيران وتركيا بهذا الشأن وننظر الى ذلك ايضا بالنسبة للعراق في المستقبل. من جهته أكد خالد العلي اهمية تعزيز التعاون الثنائي وتطويره بما يخدم مصلحة البلدين وقال ان هناك فرصاً ومجالات كثيرة للتعاون الثنائي في قطاع الكهرباء والطاقة ونتاج التجهيزات الكهربائية والمحطات الحرارية والمصافي والاسمنت وان سورية تتطلع الى الاستفادة من الامكانيات الإيرانية من اجل تطوير

أكد وزير الطاقة الإيراني المهندس برويز فتاح ان إيران على استعداد كامل لتقديم خبراتها وامكانياتها الى سورية في مجال الطاقة والكهرباء موضحاً انه لا توجد اية قيود وشروط لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين. وقال فتاح خلال جولته الثانية من المباحثات مع وزير الكهرباء احمد خالد العلي الذي يزور إيران ان لسورية مكانة هامة بالنسبة لإيران مؤكداً ان افضل رد للبلدين لمواجهة التحديات الخارجية هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي والصناعي.

استثمار سياحي قطري في مشروع ابن هانيء والكلفة

250 مليون دولار

والى وجود مخطط لتوسيع مطار اللاذقية اضافة لقرب اجاز طريق حلب اللاذقية. وأشار وزير السياحة الى استعداد الوزارة للتعاون مع المستثمرين لتسهيل عملية الاستثمار السياحي الذي يعتبر عنصراً هاماً من عناصر التنمية الاقتصادية لافتاً الى خطط الوزارة في مجال الترويج والتسويق السياحي والى التسهيلات التي تقدمها سورية للمستثمرين. وقدم ممثل الشركة الاستشارية المصممة عرضاً للمشروع ومخططاته

استعرض سعد الله اغة القلعة وزير السياحة مع مجلس ادارة شركة الديار القطرية مخططات مشروع خليج ابن هانيء الذي ستقوم الشركة القطرية باستثماره سياحياً بكلفة تقدر بحوالي 250 مليون دولار. وأكد الوزير اغة القلعة اهمية أن تكون مخططات المشروع متكاملة وتلبي الاهداف المتوخاة منه ومتطلبات استمرار النشاطات البيئية والاقتصادية المحلية القائمة عليه حالياً كالصيد البحري مشيراً الى توفر البنية التحتية اللازمة للسياحة في محافظة اللاذقية

العراق ثاني أكبر احتياط نفطي وفائض ميزانيته 36 مليار دولار قبل حرب إيران.. يحتاج اليوم الى التنمية!!

العملقة، ولا بد أن تبرز على أرض الواقع. وهذا لم يلمسه او يشاهده العراقيون" كما يقول خبير متخصص في حالة العراق. وحتى تاريخه ما زالت المؤتمرات تعقد لتنمية هذا البلد المحتل ولم يلاحظ اي عراقي أي تقدم على صعيد تحسين مستواه المعيشي ان كان هذا المقصود من "التنمية". بل جل ما في الأمر أن الأمور تزداد سوء وتزداد معها المؤتمرات.

اعداد أحمد ديركي

لاستخدامها في إعادة الإعمار. إضافة الى هذه المبالغ الطائلة المتوفرة لصرفها على المشاريع التنموية. فقد قررت الدول المانحة، التي عقدت مؤتمرها في تشرين الأول عام 2003 بمديرية تقديم مبلغ قدره 32 مليار دولار الى العراق. "وبهذا يكون هذا البلد قد وقف على ثروة هائلة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، والبدء بتنمية واسعة وشاملة في مختلف المجالات، الا أن ما حصل على أرض الواقع، لا يدل على وجود أي مشروع تنموي حقيقي، وعندما تقول شركة بكتل في بيان مغادرتها العراق، أنها أجزت 98 مشروعاً من بين مشاريعها المأنة، فإن ذلك لم يكن حقيقياً، لأن المشاريع التي يفترض أنها أجزتها هي من المشاريع



فقد تكبد العراق خسائر مالية هائلة، وسمحت الأمم المتحدة بتصدير النفط عام 1996 حسب برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء). لم يقدم ذلك ما يساعد في إنجاز مشاريع تنمية أساسية. وتم تعليق غالبية العقود من قبل لجنة تابعة للأمم المتحدة بذريعة الاستخدام المزودج، واستمر هذا الحال حين شن الحرب الأمريكية على العراق في العشرين من آذار 2003، لتبدأ مرحلة جديدة في العراق. إعتقد الكثيرون، أنها ستكون مرحلة بناء سريع و متميز. بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات ونصف، لم يتحقق أي شيء في الميدان التنموي في العراق. بل إن هذا الميدان الذي اصابه الكثير من الخلل والتصدع، قد سجلت جميع مؤشرات تراجعاً جلياً وخطيراً منذ بداية الاحتلال في ربيع عام 2003. ويكمن القول أن إعلان شركة بكتل إغلاق مكاتبها في المنطقة الخضراء المحصنة أمنياً وسط العاصمة العراقية بداية تشرين الثاني 2006، بمثابة إعلان وفاة المشروع الاقتصادي الأميركي في العراق.

إذ لم تحقق الحماية المطلوبة للمنشآت والأنايب، مع التعثر الذي حصل في تنفيذ المشاريع، وتأخر التشريعات والتنظيمات والصيغ المالية والإدارية والتعاقدية، وأدى ذلك الى بقاء معدلات التصدير دون المستوى المطلوب، ودون القدرات المتاحة. فأصبح العراق يحتل مرتبة متأخرة جداً بين الدول المصدرة للنفط على رغم تقدم مرتبته في حجم الاحتياطات. إذ تؤكد بعض تقارير أن العراق يمتلك 530 دالة تراكيبية تم الحفر الاستكشافي لـ110، منها 80 حقلاً خزوي على 115 مليار برميل احتياطي مؤكد و 210 مليار برميل احتياطي متوقع و 110 ترليونونات قدم مكعبة من الغاز الطبيعي ما يجعله ثاني أكبر احتياط نفطي في العالم.

وقدم التقرير شرحاً وافياً عن أنواع النفط الخام وبرامج ومنافذ التصدير، مشيراً الى أن مجموع عدد أيام توقفات التصدير عبر المنفذ الشمالي بسبب الأعمال التخريبية بلغت نسبتها 99 في المئة من النصف الأول من العام الحالي. إضافة الى أن تقديرات الخسائر الناجمة عن توقف التصدير عبر المنفذ الشمالي بين 2004 حتى منتصف النصف الأول من العام الحالي. زادت عن تفجير آبار نفطية وخطوط جھيز المصافي بالنفط الخام، وخطوط أنابيب نقل المنتجات الناجمة وفقدان نفط خام ومنتجات أخرى.

99% نسبة التوقف لكروك

وقدم التقرير شرحاً وافياً عن أنواع النفط الخام وبرامج ومنافذ التصدير، مشيراً الى أن مجموع عدد أيام توقفات التصدير عبر المنفذ الشمالي بسبب الأعمال التخريبية بلغت نسبتها 99 في المئة من النصف الأول من العام الحالي. إضافة الى أن تقديرات الخسائر الناجمة عن توقف التصدير عبر المنفذ الشمالي بين 2004 حتى منتصف النصف الأول من العام الحالي. زادت عن تفجير آبار نفطية وخطوط جھيز المصافي بالنفط الخام، وخطوط أنابيب نقل المنتجات الناجمة وفقدان نفط خام ومنتجات أخرى.

والبلد صاحب هذا الكم من الثروة النفطية وفائض بالجزانية تقدر بنحو 36 مليار دولار في الثمانينات قبل حربه مع إيران يعاني من الفقر و"التخلف" وما دام المحتل هو القائم والراعي لشؤونه فقد وافق مجلس الشيوخ الأميركي على إبقاء الوكالة الإخادية التي تنظر في الفساد والتبديد في أموال دافعي الضرائب لإعادة إعمار العراق. وتبنى المجلس في عملية إقتراع علنية تقدم بها الحزبان الكبيران من أجل الإبقاء على مكتب المفتش العام لإعادة الإعمار مفتوحاً لمدة عشرة شهور تعقب أنفاق 80% من الأموال الخاصة بالإعمار أياً كان المدى الزمني لذلك.

اما "التنمية" المطروحة بشكل إعادة إعمار والشفافية والقضاء على الفساد فحالتها كالتالي: الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988) التي إستمرت لثمان سنوات. قد أثرت على برامج التنمية، بعد أن تم رصد النسبة الأعلى من الواردات لشراء الأسلحة والمعدات الحربية، وعندما توقفت الحرب عام 1988، كان العراق قد غرق بالديون. كما أن أسعار النفط في تلك الفترة أواخر الثمانينات قد سجلت تراجعاً كبيراً، إذ وصل سعر البرميل الواحد الى أقل من تسعة دولارات، وجاءت أحداث آب عام 1990 لتضع العراق على مفترق طرق، فبعد دخول العراق الكويت، سارع المجتمع الدولي لرفض العقوبات الاقتصادية على العراق، والتي حرمت من تصدير النفط وهو المصدر الرئيسي للاقتصاد العراقي. ونتيجة لذلك،

يكثر الحديث في الآونة الاخيرة حول وجوب التنمية في العراق وكأن مجرد إعمار جزء ما تهدم في هذا البلد الراح تحت الاحتلال الأميركي هو الحل لنقله من مستوى بلد متخلف، يعاني من الاحتلال المباشر والحرب الأهلية، ومستوى مرتفع من البطالة والفقر والفساد وما الى هناك من أفات تطاول كل بنيتة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية الى بلد ديمقراطي متطور. لن نخوض في مفهوم "التنمية" وكيفية توظيفه في المعتك السياسي ليصبح إيديولوجيا تسوق لها السلطة في سبيل تخمين سيطرتها على ما هو قائم وإبقاء الواقع من دون إجراء أي تغيير جذري من الممكن به أن يؤدي الى تنمية حقيقية إن كان هناك حاجة فعليه لما يعرف بالتنمية وعلى شرط أن تكون هذه "التنمية" تابعة من الجهات الفعلية للبنى الإجتماعية وصادرة عنها، فالتنمية ليست مجرد بناء مدرسة مههمة، أو شق طريق، أو حفر مر للصرف الصحي، أو إقامة ندوة حول كيفية تعميم "الايديولوجيا" للسنة، أو حفلات الكوكتيل لإطلاق منتج جديد. وبالتأكيد مجرد إستخدام مصطلح "تنمية" فإن ذلك يعني أن البلد المراد نميته هو بلد "متخلف" وليس على مستوى بقية البلدان المتقدمة، لذا يجب "تنمية" هذا البلد أو ذاك من قبل البلدان "المتقدمة" ليصبح على قدم المساواة معها وتشكيله وفقاً لها حول كيفية فهم "التقدم" المرتبط "الديمقراطية، والليبرالية، والنيلويرالية، والعولمة... الخ" حيث أصبح حالياً، ومن المتعارف عليه أن سبب التخلف هو "ثقافة الشعب"، ولذا يجب العمل على تغيير "ثقافة الشعب المتخلف" ليصبح هناك إمكانية له أن يصف من ضمن شعوب الدول "المتقدمة". وبهذا أصبحت "التنمية" الآن تهدف إلى هدم "ثقافة الشعب" المراد نميته وإعادة بنائها وفقاً لمعايير يضعها "الشعب المتقدم".

يبدو أن العراق المحتل من قبل هذا "الشعب المتقدم" يطبق مفهوم التنمية بأق تفاصيله.

حالة النفط

خلص التقرير الثالث من سلسلة تقارير الشفافية التي يصدرها مكتب المفتش العام في وزارة النفط العراقية على مجلس العراق الى وجود ستة أسباب رئيسة لتدني مستويات تصدير النفط الخام والغاز، هي: "تدني مستويات الإستخراج، وإندام الرونة المطلوبة للتصدير، وتعرض الأنابيب الناقلة والآبار النفطية للتخريب، وعدم إستفادة العراق من الحفول الجديدة وإستغلالها من جانب دول الجوار، الى جانب الفترات الإنتقالية والتغيرات المستمرة في قيادة القطاع النفطي بحسب ما تقره الحكومات الإنتقالية". وأضاف التقرير أن زيادة معدلات تصدير النفط الخام والغاز تتطلب 15 إجراء، أهمها: إعادة العمل بقانون شركة النفط الوطنية العراقية، والإسراع بإصدار التشريعات اللازمة في مجال إدارة الثروة والإستثمارات النفطية، والعمل على ترسيم الحدود مع دول الجوار، ودعا التقرير أيضاً الى الإسراع في تنفيذ منظومة العدادات، والمشاريع ذات العلاقة بمنظومة التصدير في اللوانى والمواقع الأخرى، ودراسة أسباب عدم تنفيذ الخطة الإستثمارية المتعلقة بزيادة الإنتاج، وزيادة القدرات التصديرية، وتفعيل أسس جديدة لتسعير النفط الخام، وعدم الإعتماد على تسعيرات الدول المجاورة كمصدر أساسي، وضع آلية جديدة لخفض الغرامات المترتبة عن التأخير في خيمل البواخر، وتكثيف التقرير جوانب من واقع تصدير النفط الخام بعد 9 نيسان 2003.

350 مليار دولار كلفة الحرب على العراق ومقتل أكثر من 2880 جندي أميركي

التوصيات المرتقبة

تاريخ 22 أيلول، وقدرت هيئة الأبحاث في الكونغرس هذا المبلغ بـ319 مليار دولار تمثل 73% من نفقات "الحرب على الإرهاب" التي باشرتها الإدارة الأميركية بعد إعتداءات 11 أيلول 2001. كذلك صوت الكونغرس على مبلغ 70 مليار دولار يخصص تحديداً "للحرب على الإرهاب" من ضمن موازنة الدفاع للعام 2007. قد تصرف منها 50 مليار كمبلغ إضافي للعراق.

وأخيراً افاد سيناتور ديمقراطي الشهر الماضي إن الإدارة ستطلب في الأشهر المقبلة تخصيص موازنة الدفاع جديدة من حوالي 127 مليار دولار للحرب في العراق وأفغانستان ما سيرفع الكلفة الإجمالية للحرب على الإرهاب الى ما فوق 500 مليار دولار، تمثل كلفة الحرب في فيتنام.

وكانت هيئة الأبحاث في الكونغرس ذكرت في أيلول أن الكلفة الشهرية للحرب على العراق سجلت ارتفاعاً كبيراً منذ 2006 وباتت تقدر بثمانية مليارات دولار بالمقارنة مع 6.4 مليارات دولار في الشهر عام 2005.

وكانت هيئة الأبحاث في الكونغرس ذكرت في أيلول أن الكلفة الشهرية للحرب على العراق سجلت ارتفاعاً كبيراً منذ 2006 وباتت تقدر بثمانية مليارات دولار بالمقارنة مع 6.4 مليارات دولار في الشهر عام 2005.

وكانت هيئة الأبحاث في الكونغرس ذكرت في أيلول أن الكلفة الشهرية للحرب على العراق سجلت ارتفاعاً كبيراً منذ 2006 وباتت تقدر بثمانية مليارات دولار بالمقارنة مع 6.4 مليارات دولار في الشهر عام 2005.

وكانت هيئة الأبحاث في الكونغرس ذكرت في أيلول أن الكلفة الشهرية للحرب على العراق سجلت ارتفاعاً كبيراً منذ 2006 وباتت تقدر بثمانية مليارات دولار بالمقارنة مع 6.4 مليارات دولار في الشهر عام 2005.

تحدثت وسائل الإعلام الأميركية في الاسابيع الماضية عن عدة توصيات يتوقع أن تصدرها مجموعة الدراسات حول العراق حول الخيارات الإستراتيجية للأنتزام العسكري الأميركي في البلاد.

توقع أن توصي المجموعة بسحب القسم الأكبر من القوات القتالية الأميركية من العراق بحلول مطلع 2008، لكن هذا الموعد لن يكون مثابة مهلة محددة وإنما هدف سيتوقف بلوغه على تطور الوضع، ومن بين العسكريين المنتشرين في العراق سيدعى البنناغون الى سحب 15 لواء مقاتل وترك حوالي 70 الف رجل في العراق لا سيما قوة تدخل ومدربين وخبراء لوجستيون.

توقع أن توصي المجموعة بالبقاء في الشرق الأوسط لا سيما عبر إجراء إتصالات مباشرة مع إيران وسوريا، وفي البداية يمكن إجراء إتصالات في إطار مؤتمر إقليمي حول العراق أو مفاوضات سلام شاملة في الشرق الأوسط تشمل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، لكن يجب أن تتحول لاحقاً الى محادثات مباشرة مع دمشق وطهران.

ومجموعة الدراسات حول العراق التي أنشأت في آذار برأسها كل من وزير الخارجية الأميركي الأسبق الجمهوري جيمس بيكر والبرلماني السابق الديمقراطي لي هاملتون.

وتتضمن هذه اللجنة المستقلة عشرة أعضاء (خمسة ديمقراطيين وخمسة جمهوريين)، وبينهم الأمين العام السابق للبيت الابيض (في ظل رئاسة بيل كلينتون) ليون بانيتا والعضو السابقة في المحكمة العليا ساندرا داي أوكونور ووزير العدل السابق أودين ميس.

توقع أن توصي المجموعة بالبقاء في الشرق الأوسط لا سيما عبر إجراء إتصالات مباشرة مع إيران وسوريا، وفي البداية يمكن إجراء إتصالات في إطار مؤتمر إقليمي حول العراق أو مفاوضات سلام شاملة في الشرق الأوسط تشمل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، لكن يجب أن تتحول لاحقاً الى محادثات مباشرة مع دمشق وطهران.

ومجموعة الدراسات حول العراق التي أنشأت في آذار برأسها كل من وزير الخارجية الأميركي الأسبق الجمهوري جيمس بيكر والبرلماني السابق الديمقراطي لي هاملتون.

وتتضمن هذه اللجنة المستقلة عشرة أعضاء (خمسة ديمقراطيين وخمسة جمهوريين)، وبينهم الأمين العام السابق للبيت الابيض (في ظل رئاسة بيل كلينتون) ليون بانيتا والعضو السابقة في المحكمة العليا ساندرا داي أوكونور ووزير العدل السابق أودين ميس.

ومجموعة الدراسات حول العراق التي أنشأت في آذار برأسها كل من وزير الخارجية الأميركي الأسبق الجمهوري جيمس بيكر والبرلماني السابق الديمقراطي لي هاملتون.

توقع أن توصي المجموعة بالبقاء في الشرق الأوسط لا سيما عبر إجراء إتصالات مباشرة مع إيران وسوريا، وفي البداية يمكن إجراء إتصالات في إطار مؤتمر إقليمي حول العراق أو مفاوضات سلام شاملة في الشرق الأوسط تشمل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، لكن يجب أن تتحول لاحقاً الى محادثات مباشرة مع دمشق وطهران.

ومجموعة الدراسات حول العراق التي أنشأت في آذار برأسها كل من وزير الخارجية الأميركي الأسبق الجمهوري جيمس بيكر والبرلماني السابق الديمقراطي لي هاملتون.

وتتضمن هذه اللجنة المستقلة عشرة أعضاء (خمسة ديمقراطيين وخمسة جمهوريين)، وبينهم الأمين العام السابق للبيت الابيض (في ظل رئاسة بيل كلينتون) ليون بانيتا والعضو السابقة في المحكمة العليا ساندرا داي أوكونور ووزير العدل السابق أودين ميس.

ومجموعة الدراسات حول العراق التي أنشأت في آذار برأسها كل من وزير الخارجية الأميركي الأسبق الجمهوري جيمس بيكر والبرلماني السابق الديمقراطي لي هاملتون.

توقع أن توصي المجموعة بالبقاء في الشرق الأوسط لا سيما عبر إجراء إتصالات مباشرة مع إيران وسوريا، وفي البداية يمكن إجراء إتصالات في إطار مؤتمر إقليمي حول العراق أو مفاوضات سلام شاملة في الشرق الأوسط تشمل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، لكن يجب أن تتحول لاحقاً الى محادثات مباشرة مع دمشق وطهران.

ومجموعة الدراسات حول العراق التي أنشأت في آذار برأسها كل من وزير الخارجية الأميركي الأسبق الجمهوري جيمس بيكر والبرلماني السابق الديمقراطي لي هاملتون.

وتتضمن هذه اللجنة المستقلة عشرة أعضاء (خمسة ديمقراطيين وخمسة جمهوريين)، وبينهم الأمين العام السابق للبيت الابيض (في ظل رئاسة بيل كلينتون) ليون بانيتا والعضو السابقة في المحكمة العليا ساندرا داي أوكونور ووزير العدل السابق أودين ميس.

ومجموعة الدراسات حول العراق التي أنشأت في آذار برأسها كل من وزير الخارجية الأميركي الأسبق الجمهوري جيمس بيكر والبرلماني السابق الديمقراطي لي هاملتون.

9 مليارات دولار استثمار في منطقة العقبة 70% منها خليجية.. وخطط لنقل الميناء الى موقع آخر

أكبر مشروع عقاري في منطقة الشرق الأوسط والذي تقوم بتطويره شركة إعمار المدينة الاقتصادية. كذلك أعلنت شركة «أمنيات للعقارات»، ذراع التطوير العقاري لمجموعة «أمنيات القايضة» التي تتخذ من دبي مقراً لها، أنها ستكشف تفاصيل مشروعها العقاري الجديد الذي يعتبر الأول من نوعه في العالم وسيمثل ثورة في مجال التطوير العقاري، وذلك من خلال مشاركتها في معرض «سيتي سكيب» وستعرض «أمنيات للعقارات» في

قيمتها 220 مليار درهم (60 مليار دولار) خلال معرض «سيتي سكيب 2006»، وستشارك «إعمار» هذه السنة بصفتها راعياً بلاتينيا للمعرض وراعياً للمركز الإعلامي الخاص بالحدث. وتعد هذه المشاركة الأكبر لعماق التطوير العقاري في معرض «سيتي سكيب» منذ انطلاقه، إذ ستمتد منصة «إعمار» على مساحة 825 متراً مربعاً، أي أربعة أضعاف حجم منصتها السنة الماضي، وستخصص ربع مساحة المنصة الخاصة بالشركة لعرض مشروع «مدينة الملك عبد الله الاقتصادية»، الذي يعد

30 في المئة لـ «شركة تطوير العقبة»، إذ ستتولى الشركة الوليدة القيام بأعمال التطوير وتنفيذ الاتفاق الذي تستغرق مدته 15 سنة، بدءاً بشباط 2007. ويقدر رأس مال الشركة بقيمة 16 مليون دولار، بينما قدر المسؤولون الأردنيون حجم أعمال الشركة الجديدة بأكثر من 150 مليار دولار.

«سيتي سكيب 2006» عن طرح مشروع استثماري جديد لنقل ميناء العقبة القديم من موقعه الحالي إلى موقع آخر في المنطقة نفسها باستثمارات مبدئية تقدر بملياري دولار. وكشفت «شركة تطوير العقبة» عن توقيع اتفاق استثمار مشترك جديد مع ائتلاف إماراتي - أردني لإعادة تأهيل الخدمات البحرية في ميناء العقبة وتطويرها وإدارتها وتشغيلها. وسيتم تأسيس شركة مشتركة بين الجانبين بحصة 70 في المئة لائتلاف «المنالكو» - «الخطوط البحرية الأردنية»

وجود استثمارات أوروبية وعربية أخرى وصفها بالجنولة أكثرها من هولندا ومصر، غير أنه أكد أن تلك الاستثمارات الدولية في نمو مستمر. وقال ان الخطة الاستراتيجية للحكومة الأردنية خلال السنوات العشر المقبلة تتمثل بتحويل منطقة العقبة الاقتصادية إلى مركز مالي عالمي، إذ بدأت استقطاب مصارف وشركات بطريقة الأوفشور. وكشف مسؤولون أردنيون بارزون في مؤتمر صحافي عقده في دبي على هامش للمشاركة الأردنية الواسعة في قمة

إطلقت في مركز معارض دبي الدولي أعمال قمة «سيتي سكيب 2006»، وقد كشف بعض المشاركين عن مشاريع ضخمة بمليارات الدولارات جاري تنفيذها أو يُرتقب إطلاقها السنة المقبلة ستعلن خلال المؤتمر. وقدرت الحكومة الأردنية إجمالي الاستثمارات التي استقطبت لتطوير منطقة العقبة بحوالي تسعة مليارات دولار، وقال رئيس مجلس المفوضين لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة نادر الذهبي ان 70 في المئة من هذه الاستثمارات خليجية، وأشار إلى

سكان العالم في 2006: عدد المقيمين خارج بلدانهم ارتفع إلى 191 مليوناً والعولة أهم الأسباب

موقفها غامض أو سلبي فيما يتعلق باحتياجاتها من المهارات الأدنى مستوى.

لا الأشد فقراً ولا الأقل تعليماً

وتكون لدى المهاجرين عادة خصائص ديمغرافية واجتماعية - اقتصادية معينة من حيث العمر والجنس والتعليم والفئة المهنية أو الاستعداد لمواجهة المخاطر. وهذه العوامل تميزهم عن بقية السكان في مجتمعاتهم الأصلية. ويبرز في هذا الصدد اتجاهان هما: فيما يتعلق بالجانب المستقبل. وجود طلب على يد عاملة على أقصى وعلى أدنى المستويات المهنية (أي ذات المهارة العالية وذات المهارة المتدنية، ووجود نسبة كبيرة من المهاجرين تتراوح أعمارهم من 15 سنة إلى 30 سنة، رغم ندرة وجود بيانات مفصلة حسب العمر. وانتقائية المهاجرين لها، بدورها، أثر مباشر على من يستفيد وعلى ماهية الفوائد في المجتمعات الأصلية للمهاجرين وفي المجتمعات التي يقصدونها.

ومن المعتقد على نطاق واسع أن معظم المهاجرين ينتمون أصلاً إلى أشد الفئات السكانية فقراً. وهذا غير صحيح. فالمهاجرون، في حقيقة الأمر، يكونون في العادة أفضل تعليماً من تركوهم وراعمهم. فالغالبية الساحقة من المهاجرين الذين يتجهون إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مثلاً، يكونون حاصلين على تعليم ثانوي أو أعلى من ذلك، وباستثناء الانتقالات لمسافات قصيرة عبر الحدود (أي هجرة الناس من المكسيك وأمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة، أو الأتراك إلى غرب أوروبا)، يحتاج المهاجرون عموماً إلى الحصول على المعلومات وإلى امتلاك مبلغ ما (يصل إلى 60 000 دولاراً أمريكياً بالنسبة للمهاجرين الصينيين) لكي يعبروا الحدود، سواء بطريقة قانونية أو غير قانونية.

يعيشون الآن في 28 بلداً فقط. وخلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2005 حدثت نسبة قدرها 75 في المائة من الزيادة في 17 بلداً فقط. بينما انخفضت الهجرة فعلاً في 72 بلداً، وإيجازاً، تتركز الهجرة في عدد صغير نسبياً من البلدان: إذ يعيش واحد من كل أربعة من المهاجرين في أمريكا الشمالية ويعيش واحد من كل ثلاثة من المهاجرين في أوروبا.

عدم تكافؤ الفرص في عالم يضي على طريق العولة

من المرجح أن يؤدي تزايد الاعتماد المتبادل بين البلدان، المقرون باتساع فجوة أوجه انعدام المساواة، إلى زيادة تكثيف التقلبات الدولية، ففي غمار "التدافع العالمي على المهارات"، يتزايد استغلال البلدان المتقدمة مجموعة أكبر من اليد العاملة التي تنتقل بدرجة مفرطة، وفي الوقت ذاته، ستحتاج البلدان المتقدمة، إذا كان المراد لاقتصاداتها أن تواصل نموها، إلى مزيد من المهاجرين لكي يقوموا بأعمال متدنية الأجر لا يستطيع نظراؤهم من أهالي تلك البلدان أن يقوموا بها، أو لا يرغبون في القيام بها، خصوصاً ما يعرض عليهم من أجور منخفضة وشروط عمل متدنية.

وهذه الأعمال التي تعرف بأنها حروف D الأربعة، وهي: dirty الفذرة، و difficult الصعبة، و demeaning المهينة، و -da gerous: الخطرة تشمل جمع القمامة، وتنظيف الشوارع، والتشييد، والتعدين، والاشتغال بالجنس، وما إلى ذلك، أما المهن الأخرى التي قد يرفضها أو لا يرفضها العمال المحليون، فهي موسمية وتتطلب تكملة بعمال أجانب، ومن ناحية أخرى فإن الطلب على مهنيين ذوي مهارة عالية في مجال الأنشطة التكنولوجية والعلمية والإدارية يتزايد أيضاً، وأغلبية البلدان الغنية تفتح أبوابها للهجرة بالنسبة لمن هم في صدارة ذوي المهارات، بل وتشجعها في حقيقة الأمر، ولكن



من النمو السكاني في المناطق المتقدمة. بلغت ثلاثة أرباع في الفترة 2005-2000. أما في المناطق النامية فإن الهجرة لم تؤد إلى زيادات كبيرة في النمو السكاني، بل إنها أدت في 48 بلداً، معظمها دول صغيرة أو جزرية، إلى انخفاضات في عدد السكان تجاوزت 15 في المائة.

والآن أصبح عدد الناس الذين يعيشون خارج البلدان التي ولدوا فيها أكبر ما كان في أي وقت في التاريخ. فلو عاش جميع المهاجرين الدوليين الآن في مكان واحد لشكلوا خامس أكبر بلد في العالم اكتظاظاً بالسكان، بعد الصين والهند والولايات المتحدة وإندونيسيا. ومع ذلك فقد تباطأت الهجرة فعلاً، بمعنى أن



جميع المهاجرين وأصبحت أعدادهم في تدفقات الهجرة إلى البلدان المتقدمة هي الأكبر. والهجرة قد تكون طوعية أو اضطرارية، وإن كانت التجربة الفعلية قد تتضمن كلا العنصرين، فمعظم الناس يهاجرون من أجل العمل، أو لم شمل الأسرة، أو الزواج، وكان الطلب على المهاجرين من أجل العمل (أي أولئك الذين يبحثون عن فرص اقتصادية أفضل في الخارج) عاملاً رئيسياً في ارتفاع مستويات الهجرة إلى البلدان المتقدمة، وهذه هي الفئة التي يشير إليها الخبراء عندما يتحدثون عن دور الهجرة المحتمل في التنمية والحد من الفقر - خصوصاً بالنظر إلى التأثير الكبير الذي أحدثته التحولات المالية وغير ذلك من الفوائد بالنسبة للبلدان الأصلية. أما الهجرة الاضطرارية والأجبار بالبشر، من الناحية الأخرى، فهما ينطويان على أوجه ضعف أكثر وضوحاً مرتبطة بالتنقلات الدولية - خصوصاً عندما تشمل تنقلات نساء وأطفال.

وعلى الرغم من تصور العكس، فإن نسبة المهاجرين الدوليين على نطاق العالم ظلت منخفضة نسبياً، بحيث زادت من 2.5 في المائة فقط من مجموع سكان العالم في عام 1960 إلى 2.9 في المائة في عام 2000. ومع ذلك فإن صافي الهجرة مسؤول عن حصة متزايدة وكبيرة

اصدرت الامم المتحدة تقريراً حول حالة سكان العالم الذين يعيشون خارج موطنهم الأصلي وقد تطرق هذا التقرير الى بعض الاسباب المؤدية الى الهجرة وما اذا كانت الهجرة عاملاً اقتصادياً محفزاً ام لا، و يعزو التقرير السبب الرئيسي حالياً، لظاهرة الهجرة الى عولة النشاط الاقتصادي وتأثير تلك العولة على هجرة اليد العاملة. وهذا بعض ما جاء في التقرير.

عالم في حالة حراك

الهجرة الدولية جزء حيوي من الوجود الذي تسيطر عليه العولة حالياً، وهي تنطوي على إمكانية القيام بدور أساسي في التنمية وفي الحد من الفقر. ولها فوائد واضحة يمكن تعزيزها ولها مساوئ يمكن الإقلال منها إلى أدنى حد. ورغم هذا، فإن كثيراً من القضايا المحيطة بالهجرة معقدة وحساسة، فإدخال أناس ينتمون إلى ثقافة ما في ثقافة أخرى ينحو ربما يثير الشك والخوف بل وحتى كره الأجانب الصريح، والحوادث البارزة التي شملت مهاجرين، إلى جانب المناقشات الساخنة، تسلط الضوء على قصص "الهجرة عندما تسوء". أما ملايين قصص "الهجرة عندما تكون جيدة" - وهي قصص النساء والرجال والشباب الذين يتركون بلدانهم ويساهمون في كل من بلدانهم التي تنبوا وبلدانهم الأصلية من خلال مهاراتهم وعملهم وضرابهم - فهي تظل عادة موضع تجاهل إلى حد كبير. وقد شهدت العقود الأخيرة تغيراً هاملاً في خريطة الهجرة مع تحسن وسائل النقل والمواصلات داخل عالم تزداد العولة فيه، وجميع البلدان ضالعة الآن في تنقلات الناس - سواء كبلدان أصلية أو بلدان عبور أو بلدان مستقبلية، وتضاعف تقريباً أثناء السنوات الخمسين الماضية عدد الناس الذين يعتبر أنهم يعيشون خارج البلدان التي ولدوا فيها - بحيث ارتفع إلى 191 مليوناً في سنة 2005. وتشكل النساء الآن ما يقرب من نصف

صندوق النقد الدولي: نمو الإقتصاد العالمي يتخطى

4% للسنة الثالثة على التوالي

النمو، كان إرتفاع الطلب الداخلي بشكل كبير، والمهم بالمسألة هو نمو تضخم سعر الإستهلاك والقروض المصرفية قد حوّل الى منحى إيجابي عند نهاية العام بعد فترة طويلة من الإنكماش.

والصين بنموها السريع ما زال مستمراً ليصل الى نسبة قاربت 10% عام 2005 والأداء الحالي لها يبدو أكثر تأثيراً بعد مراجعة ناآجها القومي الإجمالي والذي يظهر إرتفاعاً بمعدل النمو السنوي ما بين الأعوام 1993 و2004، وهذا التوسع يبقى غير متوازن ورافقته الأولية هي الإستثمار وصافي التصدير.

بينما التوسع في إقتصاد أميركا اللاتينية يمكن إعتبره معتدل نوعاً ما في عام 2005، فقد بقي النمو بشكل ملحوظ فوق معدل المدى الطويل والذي يقدر بأقل من 3%، أكبر منطقتين إقتصاديتين، في أميركا اللاتينية، وهما البرازيل والمكسيك، هم أكثر من أثر في تباطؤ إقتصاد المنطقة ككل.

ويعود هذا الى تهقر الإستثمار في البرازيل وضعف أداء قطاعي الزراعة والصناعة في المكسيك، بينما بقي النمو جيداً، أو حتى يمكن القول أفضل، في الأرجنتين والبراغوي والأورغواي. النمو في آسيا الناشئة، الصين والهند ليست ضمناً، بقي بشكل عام جيد، إن التباطؤ الإقتصادي في الإقتصادات الصناعية الجديدة (هونغ كونغ، كوريا، سنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية) كان مركزاً في الربع الثاني من عام 2005 عندما مر قطاع تكنولوجيا المعلومات في مرحلته التصحيحية الأخيرة.

بينما تسارع النمو مرة أخرى مدعوماً بالإستثمار القوي في الدول الصناعية، دول آسيا الأربعة الصناعية (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين وتايلاند) رغم فترة الاضطراب المالي في إندونيسيا وعدم الإستقرار السياسي في الفلبين وتايلاند.

أصدر صندوق النقد الدولي تقريره السنوي تحت عنوان Annual Report of the Executive Board for the financial year ended April 30, 2006 القسم المتعلق بالإقتصاد العالمي يقول أن نمو الإقتصاد العالمي وصل الى نسبة 4.8 في عام 2005 وهذا الإرتفاع يتخطى حدود 4% للمرة الثالثة على التوالي رغم إرتفاع أسعار النفط، والكوارث الطبيعية، وإستمرار عدم الإستقرار الجيو - سياسي.

إن إقتصاديات الأسواق الناشئة تحت بشكل متسارع مدعومة بواسطة ظروف مالية معتدلة وتحسين سياسة إطار العمل وفي حالات كثيرة أسعار سلع مرتفعة، حتى الدول التي في طور النمو توسعت بشكل متين، حيث منطقة صحاري إفريقيا تخطت نسبة نموها 5% للمرة الثانية على التوالي هذا العام، كما أن حجم التجارة العالمية إستمر بالتوسع بشكل سريع، وفي الوقت عينه عدم الإتران في حسابات عدد من الدول ذات أهمية في الإقتصادات إستمر بالتوسع، فقد وصل العجز في حساب الولايات المتحدة الى 7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الربع الأخير من عام 2005 بينما مصدرى النفط واليابان وعدد من دول الصناعات الصغيرة والصين وبعض الأجزاء من آسيا الناشئة إستمرت في بناء فائض قيمة مستقر.

وبتفصيل موجز عن المناطق يقول التقرير بأن النمو في الولايات المتحدة بقي قوياً في الربع الثاني والثالث من عام 2005 ولكنه انخفض مؤقتاً في الربع الرابع بسبب الطلب المحلي الضعيف الا أنه استعاد، نوعاً ما، نشاطه في الربع الأول من عام 2006. بقي النمو في أوروبا خافتاً خلال عام 2005 لكن هناك بعض المؤشرات التي تشير الى إيجابية التعافي في بداية 2006 وخاصة في ألمانيا، أما الإقتصاد الياباني فقد توسع بشكل كبير عام 2005 وما أدى الى التوسع، بمعنى إرتفاع

الاقتصاد الأمريكي "يضعف النمو العالمي"

تصدره المنظمة مرتين في العام إلى أن "البنك المركزي الأوروبي" سيكون مضطراً للاستمرار في رفع المعدلات حتى تصل إلى ذروة 4% عام 2008. يذكر أن معدلات الدول المنضوية تحت لواء عملة اليورو تبلغ حالياً 3.25%. في هذه الأثناء وبالنسبة للولايات المتحدة تقول المنظمة إن هذا البلد سوف يترك المعدلات على حالها عند 5.25% طيلة عام 2007 قبل أن يخفض تكلفة الإستقرار عام 2008، لكن المنظمة حذرت من أن أي مجازفة بمستوى أعلى للتضخم سيؤدي رفقاً أكبر للمعدلات الأمريكية.

قالت "منظمة التعاون والتنمية" وهي هيئة استشراف عالمية إن تباطؤ الإقتصاد الأمريكي المتوقع العام المقبل بشكل أساسي إلى ضعف أداء سوق العقارات الأمريكي، حيث تتوقع الهيئة مزيداً من الهبوط في بناء المنازل، ويقول مدير منظمة التعاون والتنمية جان فيليب كوتيس إن قوة الإقتصاد الياباني وثبات النمو في اقتصادات الصين والهند وروسيا، وغيرها من الاقتصادات البارزة، فضلاً عن الدلائل القوية الأخيرة على الساحة الأوروبية، والثقة الظاهرة لدى المستهلكين والشركات التجارية في أوروبا، كلها تشير إلى دور موازن في الطريق، ويلمح التقرير الذي

الصين تحدد أهدافها الاقتصادية للعام 2007

وخفض النمو عن 10.5% البند الأهم

إلى حوالي 10.5 في المائة خلال العام، وبالرغم من رغبة حكومة الرئيس هو جينتاو في استمرارية سرعة هذا النمو، إلا أنها تحاول بنفس الوقت تخفيف حركة النمو في قطاعي العقارات وصناعة السيارات، في وقت يتوقع فيه حصول فائض في الإنتاج يفوق حجم الطلب، وقال مسؤولون في الحزب، خلال اجتماعهم الأسبوع الماضي، إن "على البلاد تجربة نمو اقتصادي سريع وصحي"، وذلك من أجل خلق "جو مناسب" قبيل انعقاد مؤتمر للحزب الشيوعي، متوقع في أواخر 2007.

ومن المؤمل قيام المؤتمر بوضع قوانين من شأنها الترويج للاستهلاك وللصناعات ذات الطابع الخلاق، لتسهيل بذلك اعتماد الصين على الاستثمار والصناعات المصدرة، وفقاً لوكالة الأنباء الصينية الرسمية شينخوا، ولم يتوضح متى سيتم الإعلان رسمياً عن الخطط التي تنتج عن هذا المؤتمر، وتحاول الحكومة الصينية تخفيف النمو المتصاعد في قطاع الإسكان والقروض المصرفية، والذي أدى إلى تصاعد النمو الاقتصادي إلى 10.7 في المائة وذلك للمرة الأولى خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، في حين، يتوقع البنك الدولي وخبراء آخرين حصول نمو إجمالي يصل

تواجه السلطات الصينية مشكلة

حذرة أثناء محاولتها إحداث موازنة

بين الحفاظ على النمو الاقتصادي،

من جهة، وبين إحكام سيطرتها

على انتعاش مجال العقارات، والذي

يبدو انه يخلق فيض من العمارات

السكنية والمراكز التجارية وأراضي

الغولف، من جهة أخرى وبحسب

وكالة الأوسشبيتد برس، يعبر المؤتمر

وكالة الأوسشبيتد برس، يعبر المؤتمر

المركزي للعمل الاقتصادي، وهو كيان

انشأه الحزب الشيوعي ومهمته مراقبة

الاقتصاد، عن جهود الحزب في استعادة

سلطته لإدارة إقتصاد معتمد كلياً على

المؤسسات الخاصة، وذلك بعد عقدين

من الإصلاحات ذات الطابع الرأسمالي.

مخاطر الإقتصاد العالمي

تحت هذا العنوان الفرعي من تقرير الصندوق يقول بأنه على الرغم من النمو بشكل جيد في عام 2005 فإن المخاطر لحدوث إنخفاض فيه ما زالت قائمة ويعزو سبب احتمالية حدوث الإخفاض الى أسباب عدة والرئيسي في هذه الاسباب هو الإرتفاع بأسعار النفط، الإستمرار بعدم التوازن في مدفوعات العالم، الصعوبات في المقدرة على تحقيق تقدم في دورة الدوحة لمفاوضات التجارة المتعددة الجنسيات تعيد مسألة التخوف على النمو العالمي، كما أن هناك عامل آخر يؤثر على النمو العالمي وهو إنفلونزا الطيور.

إن عدم التوازن في مدفوعات العالم إستمرت بالتوسع خلال السنة المالية لعام 2006 ومسألة مناقشة هذه القضية أصبحت أكثر أهمية، ومع إستمرار التوسع في عدم التوازن هذا فإن هناك أهمية وجود مقاربة متعددة الأطراف، إذا تمت مقاربتها من قبل دولة واحدة أو مجموعة دول واحدة فإن من المرجح لهذا عمل أن يكون له تأثيرات سلبية على بقية العالم.

Prospects for the World Economy in 2005-2007

The economies of major industrial countries are projected to continue a moderate expansion in 2005, following heady growth of 3.5% in 2004. However, a strong and synchronized recovery in these countries between the latter half of 2003 and the first quarter of 2004 gave way to uneven growth over the course of 2004, which is expected to continue widening the growth gap between major industrial economies in the near term. With projected growth in the US again outpacing that in the other major industrial economies, the ongoing problem of large external imbalances of the US economy will likely remain unresolved, casting a shadow over the medium-term sustainability of the current rebound. Reflecting such concerns, the dollar declined sharply against the yen and the euro in the fourth quarter of 2004.

The US is poised to continue further expansion, whereas Japan and the euro zone have been experiencing an extended setback since the second quarter of 2004. Taking a hard hit from high oil prices and slowing external demand, some large economies--notably Germany, Italy, and Japan--slumped in the second half of 2004. However, economic fundamentals remain relatively sound even in these countries, on the grounds of stronger corporate balance sheets and healthy profits. Business investment has been on the rise, even as export growth has eased. In addition, business surveys point to an improving outlook in industrial production through 2005.

Nevertheless, the widening growth gap entails a significant medium-term risk to the outlook, while sustained high oil prices compound the difficulties for major industrial countries to maintain both internal and external balances. Despite the level of oil prices, core inflation in these economies remained largely under control in 2004. Behind such remarkably subdued inflationary developments lie slow, but accelerating, generation of employment in this economic recovery as well as slackness in most economies. However, excess supply in the labor market in the US is dissipating, with relatively healthy job creation seen in 2004 as a whole.

Overall, the economies of industrial countries are projected to grow at 2.5% in 2005 and 2006, lower than the robust performance of 3.5% last year, but still considerably higher than the average growth rate during the 1990s. Nevertheless, there are signs that a gradual deceleration in the economic growth of these countries is likely to continue. With a number of downside risks weighing on the medium-term outlook, growth in major industrial countries will slow to 2.4% in 2007.

United States

The US economy continues its healthy expansion on the back of a strong upturn in fixed investment and robust private consumption. GDP growth registered a remarkable 4.4% in 2004, up from 3.0% in the previous year. Private consumption expenditure remained a major contributor to the increase in GDP, rising by 3.8% from 2003. The rebound in private domestic investment, aided by a strong pickup in business capital spending since the latter half of 2003, also continued to provide growth impetus. However, renewed vibrancy in exports during the second half of 2003 and the first half of 2004 has waned amid the extended slowdown in the other major industrial countries since midyear, giving rise to the concern that external imbalances in the US economy may further deepen, at least in the near term.

Meanwhile, a weakening in the dollar, together with sustained high oil prices, continues to exert upward pressure on the import bill. A visible reduction in net exports was the primary reason for the deceleration in GDP growth in the fourth quarter: GDP growth fell from a



seasonally adjusted annualized rate (saar) of 4.0% in the third quarter to 3.8% in the fourth.

Business activity remains buoyant. Industrial production was 4.2% higher in December 2004 than in December 2003, pushing capacity utilization to 79.1% at year-end, or over 2 percentage points higher than 12 months earlier. The January Institute for Supply Management (ISM) survey suggests healthy expansion in both manufacturing and non-manufacturing, with the ISM composite purchasing managers index for manufacturing and the ISM nonmanufacturing index reading 56.4% and 59.2%, respectively. (A reading above 50% indicates that business activity generally is expanding.) In spite of slowing exports, manufacturers' new orders and shipments continue to post decent gains on resilient domestic demand. This ongoing demand-side pressure should sustain sound production through 2005.

The labor market is making slow, but steady, progress. Nonfarm payroll employment gained a total of 2.2 million during 2004, lowering the overall unemployment rate to an average of 5.5% in 2004 from 6.0% in 2003. Reflecting the improvement in the job market, hourly compensation in the business sector increased by 4.2% in the fourth quarter (saar) following a 3.8% rise in the previous quarter. Higher compensation has underpinned a strong turnaround in private consumption since the latter half of 2004, while continuing wage increases are expected to exert upward pressure on inflation in 2005. Meanwhile, the household financial position is poised to improve on rising incomes, heralding an orderly consolidation in household balance sheets in the coming years. Personal saving as a share of disposable income appears to have bottomed out, though it remained low at 1.6% in the fourth quarter, while growth in consumer credits outstanding shows signs of stabilization.

Strong domestic demand is being slowly translated into price increases. The consumer price index (CPI)--which measures headline inflation--rose by 3.3% in 2004. The price deflator for private consumption expenditure less food and energy--the basis for a preferred measure of core inflation by the Federal Reserve (the Fed)--edged up by 1.5% over the same period. Although core inflation remains in check and high oil prices have been primarily responsible for headline inflation, there are signs that inflationary risks are inclined upward. With the labor market gradually closing the demand gap, unit labor costs in the nonfarm business sector rose at 2.3% (saar) in the fourth quarter, after a 1.6% increase in the third. High productivity growth, which has been a basis for the sound expansion of output without putting undue pressure on inflation, is also reaching a plateau. Fourth quarter labor productivity grew by only 0.8% (saar) in the nonfarm business sector, down from 1.8% growth in the third.

Inflation will be a key variable to watch in the US economy over the forecast period. First, the cyclical demand pressure on overall wages and price levels will likely increase, as the economy continues to work off the slack in the labor market. While wage gains were relatively muted, benefits

picked up rather sharply in 2004, pointing to a tightening in the labor market. Second, the downward trend of the dollar is expected to persist, with significant external imbalances weighing on its strength, pushing up import prices. Third, sustained high prices in energy and nonenergy commodities will likely eventually feed into final sales prices. Increasing labor and nonlabor costs, along with slowing productivity growth, suggest dwindling profit margins, which may induce many companies to pass on such increased costs to customers.

Nevertheless, growth momentum still favors the US economy. The baseline GDP projection is 3.7% for 2005. Business surveys point to continued expansion across a broad swathe of business activities, while demand-side pressure will continue to support corporate spending and hiring. As the economy moves toward its potential, higher wages will ensue, slowing further expansion. In spite of significant downside risks arising from inflation, the weakening dollar, higher interest rates, and the global adjustment forces, the relatively controlled pace of job creation and remarkably subdued inflation so far suggest that growth will likely remain healthy at 3.4% in 2006, subsequently moderating toward 3.1% in 2007, nearer its long-term potential.

Japan

The Japanese economy fell into another mild recession after posting encouraging growth of 6.0% (saar) in the first quarter of 2004, followed by 2 consecutive quarters of contraction. The exceptional growth witnessed from the second quarter of 2003 to the first quarter of 2004 failed to last, as exports--the major engine of growth during the latest recovery--faltering amid slowing global expansion, a cyclical downturn of the global information technology sector, and rising oil prices. A broadening of the recovery as strong exports helped lift business and consumption spending was also cut short before such a domestic demand recovery could become self-sustainable. Both business and consumer confidence fell, reflecting the lack of growth momentum. Future growth prospects are heavily influenced by underlying structural difficulties, which are compounded by the burden of an aging demographic profile.

GDP growth was 2.7% for 2004 as a whole, drawing largely on the exceptional performance of the first quarter. However, softening demand (both external and internal) put a heavy drag on growth in subsequent quarters. Export growth slowed sharply to 2.6% (saar) in the third quarter, although somewhat improving to 4.9% in the fourth, from first and second quarter growth rates of 20.2% and 14.8%, respectively. Meanwhile, high global oil and raw material prices kept import costs up, as a result of which the contribution of net exports

to growth turned negative in the last 2 quarters.

The significant downturn in exports took a heavy toll on business activity. Industrial production fell by 0.7% in the fourth quarter (quarter on quarter), following a decrease of 0.6% in the third. A marked decline in new orders for high-tech equipment corresponding to the cyclical adjustment in the global information technology sector since mid-2004 was primarily responsible for a slowdown in production. There is a glimmer of hope for a production recovery in 2005, as November and December data for machinery orders in manufacturing and shipments of manufacturing goods show a slight improvement on the mild turnaround of exports in the fourth quarter. This is mainly due to robust growth in the economies of the US and the PRC, Japan's major trading partners. However, the weak domestic sector is expected to limit the scope for a swift recovery. Together with a gradual rebound in the export sector, though at a more subdued rate, this suggests only a slight recovery in industrial production for 2005.

In spite of continued capital spending in the export sector, the near-term outlook remains bleak, with GDP expected to grow at 1.1% in 2005. The lackluster growth projection reflects unfinished business in the reform efforts. While the export sector has aggressively clamped down on excess capacity and has strengthened its financial position on rising global demand, the domestic nonmanufacturing sector--consisting mainly of small and medium enterprises--has made only limited progress in restructuring, thus delaying the recovery process in corporate spending and hiring. Meanwhile, the country's unfavorable demographic profile and related high pension burden suggest that the weakness in the domestic sector will persist, limiting any significant growth gains. GDP growth is projected to rise to 1.3% in 2006 and 2007, buttressed by a mild improvement in exports.

Euro Zone

Euro zone GDP grew by 2.0% in 2004, up from 0.5% in 2003. However, final quarter GDP growth in 2004 slid to 0.6% (saar), much lower than the first quarter's 3.0%. A continued appreciation of the euro started to weigh on external trade. Export growth subsided to 5.2% (saar) and to 1.9% in the last 2 quarters, consecutively, from an average growth rate of 8.6% in the first half of 2004. Meanwhile, imports further increased following an improvement in the terms of trade as well as a surge in prices of oil and raw materials, turning the contribution of net exports to a negative 2.6 and 0.7 percentage points, respectively, in the third and fourth quarters, a sharp drop from 1.6 percentage points in the first. A recovery in private consumption remains fragile, with growth falling to

0.2% (saar) in the second quarter (although it has improved somewhat since then) from 3.1% in the first. Rising oil prices appear to be curbing consumption spending by eroding household discretionary income, which was already under pressure from anemic job growth.

As external demand softened, some of the larger euro zone economies that relied heavily on exports during the latest rebound slumped over the course of 2004. Germany and Italy, the largest and third-largest economies in the zone, contracted by 0.9% and 1.7% (saar), respectively, in the fourth quarter when the euro, already at its highest level since its launch, further appreciated against the dollar. Other countries--notably France and Spain, where domestic demand strengthened noticeably during 2004 thus exhibiting relative resilience as exports slowed--also remain vulnerable to sustained high oil prices in the face of sluggish job creation. Based on a combination of moderating exports and a slack domestic economy, euro zone GDP is projected to slow to 1.6% in 2005.

Despite the lackluster performance in the second half of 2004 and weakened near-term outlook, the euro zone economy will likely continue a modest recovery on the grounds of a gradual strengthening of domestic demand over the medium term. In support of the slow, but steady, economic rebound, business investment continues to firm up. Gross fixed capital formation rose by 2.4% (saar) in the final quarter, continuing its rebound from the third. Following years of subdued investment, the corporate sector appears to be in need of replacing old machinery and equipment. Robust export earnings in the past few years have also significantly improved corporate financial positions, underpinning an upward trend in business capital spending. Rising corporate spending should in turn exert a positive influence on the labor market, thus eventually boosting private consumption. Against this backdrop, GDP is projected to grow at 1.8% in 2006, returning to a long-term average growth rate of 2.1% in 2007.

The German economy slowed sharply in the second half of 2004, although it posted decent growth of 1.6% for the year as a whole. The continued appreciation of the euro and a moderating global expansion led to erosion of previous export gains. However, new orders, both domestic and foreign, for manufacturing goods increased in December 2004, by 8.1% and 8.3% respectively, from the previous month, gently brightening the growth outlook for this year. Business surveys also suggested a moderate recovery for industrial production. Nevertheless, a modest turnaround in domestic demand is unlikely to be sufficient to accelerate the economy in the face of moderating foreign demand this year. Ongoing reforms in the labor market, health care, and pensions, although beneficial for long-term growth, will dampen near-term prospects.

In France, the recovery has been more broadly based than Germany and Italy, with domestic demand picking up along with exports. Boosted by income tax cuts, robust consumer spending has been sustained despite the weakness of job growth. The release of pent-up demand in the corporate sector has also lifted business investment. However, a mild cyclical correction is expected this year based on waning fiscal stimulus, continued slack in the labor market, and slowing exports.

The Italian economy ended 2004 on a grim note by shrinking in the final quarter. Exports, which had been the main driver of growth, declined as a result of continued euro appreciation and slowing external demand, while domestic demand stagnated. Meanwhile, the rigidity in the labor market is further eroding Italy's competitiveness, as well as hampering a consumption

recovery. Late in 2004, the Government announced tax cuts for 2005 to support domestic spending. However, without significant reforms in public finances, more measures to curb fiscal spending will be required to keep the government budget deficit from exceeding the SGP limit of 3% of GDP, which leaves the net effect of tax cuts largely ambiguous.

Source: Asian Development Bank

	2003 Actual	2004 Actual	2005	2006	2007
GDP growth (%)					
Industrial countries	2.0	3.0	2.3	2.5	2.4
United States	3.0	4.4	3.7	3.4	3.1
Japan	1.4	2.7	1.1	1.3	1.0
Euro zone	0.5	2.0	1.6	1.8	2.1
Nonmanufacturing demand					
United States Federal funds rate (average, %)	1.1	1.4	3.7	4.2	4.4
Real crude oil spot price (\$/barrel)	28.8	36.2	40.9	39.0	37.0
Real trade volume (% change)	3.3	10.2	1.4	6.0	6.0

إريكسون تستعد لافتتاح أول مركز عالي جديد للخدمة في الشرق الأوسط

أعلنت شركة إريكسون العالمية ("إريك") وفقاً لمؤشر ناسداك، عن عزمها افتتاح مركز عالي جديد للخدمة في العاصمة اللبنانية بيروت العام المقبل. يعمل به نحو 100 موظف بشكل أولي، ويخدم العملاء على المستويين الإقليمي والعالمي. وتقوم إريكسون حالياً بتشغيل وإدارة الشبكة (من خلال الاستعانة بخدماتها المتعلقة بتشغيل وإدارة الشبكات). من خلال هذه الخدمة تتمكن جهات التشغيل من التركيز على القيمة السوقية المضافة للخدمات لصالح المستخدم النهائي (مستشركي الخدمة).

من جهة أخرى تتوقع إريكسون إمكانات هائلة في مجال الشبكات التي تعمل على نظام بروتوكول الإنترنت في الشرق الأوسط. ونظراً إلى أن العديد من جهات تشغيل الاتصالات المتنقلة في المنطقة تمتلك أيضاً عمليات في الخطوط السلكية، فإن الكثير من تلك الجهات تقوم بإعداد خطط التنفيذ لتطوير شبكاتها من خلال سينايريو التشغيل الثلاثي (وهو عبارة عن مزيج من التلفزيون والإنترنت والهاتف كخدمات متكاملة). ترى إريكسون أن طرح نظامي "Soft-switch" و"IMS" يعد حجر زاوية لتطوير الشبكات وتحولها إلى نظام بروتوكول

الإستثمارية. كما سجلت بنود الميزانية العمومية، ولا سيما البنود المتعلقة بالأنشطة التمويلية والإستثمارية الأساسية نمواً ملحوظاً. أدى إلى ارتفاع مجموع الأصول ليصل إلى 7.4 مليار دولار بنهاية 2006. وأوضحت هذه النتائج نمو الدخل التشغيلي ليصل إلى 232 مليون دولار أميركي عن الأشهر التسعة الأولى من العام 2006 بالمقارنة مع 201 مليون دولار أميركي مع نفس الفترة من العام 2005. وارتفعت ذم البيوع المؤجلة بقيمة 1.2 مليار دولار أميركي لتبلغ 3.9 مليار دولار في أيلول 2006. كما سجلت حسابات ودائع العملاء والحسابات الأخرى وحسابات الإستثمار المطلقة زيادة كبيرة بلغت 1.1 مليار دولار أميركي لتصل إلى 5.6 مليار دولار ما نسبته 23%.

مجموعة البركة المصرفية تعلن عن نمو في الأرباح بنسبة 39% والأصول بقيمة 1.6 مليار دولار أميركي (28%)

أعلنت مجموعة البركة المصرفية (ABG)، المجموعة الإسلامية التي تتخذ من البحرين مقراً لها، عن إستمرار تحقيق معدلات نمو في الموجودات وصافي الدخل للأشهر التسعة الأولى من العام 2006. وأوضحت هذه النتائج نمو الدخل التشغيلي ليصل إلى 232 مليون دولار أميركي عن الأشهر التسعة الأولى من العام 2006 بالمقارنة مع 201 مليون دولار أميركي مع نفس الفترة من العام 2005. الأمر الذي انعكس إيجاباً في شكل زيادة بنسبة 30% على إجمالي صافي الأرباح التشغيلية خلال الربع الثالث من العام الجاري. وقد سجلت معظم مكونات هذه الأرباح زيادات ملحوظة، ولا سيما الدخل من عمليات التمويل الإسلامي والعمليات

من ناحية أخرى فقد ارتفع صافي الدخل خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2006 ليلعب 83.05 مليون دولار أميركي أي بزيادة نسبتها 39% وذلك بالمقارنة مع 59.67 مليون دولار أميركي للأشهر التسعة الأولى من العام 2005. هذا وقد ارتفع صافي الدخل بعد خصم حقوق الأقلية بنسبة 34% ليصل إلى 50.96 مليون دولار أميركي بمبلغ 38.11 مليون دولار أميركي خلال الفترة المنتهية في 30 أيلول 2005. هذا وقد تمت حقوق الملكية بنسبة 88% لتبلغ 948 مليون دولار أميركي كما في 30 أيلول 2006 مقارنة مع 505 مليون دولار أميركي لنفس الفترة من العام 2005.

أعلنت مجموعة البركة المصرفية (ABG)، المجموعة الإسلامية التي تتخذ من البحرين مقراً لها، عن إستمرار تحقيق معدلات نمو في الموجودات وصافي الدخل للأشهر التسعة الأولى من العام 2006. وأوضحت هذه النتائج نمو الدخل التشغيلي ليصل إلى 232 مليون دولار أميركي عن الأشهر التسعة الأولى من العام 2006 بالمقارنة مع 201 مليون دولار أميركي مع نفس الفترة من العام 2005. الأمر الذي انعكس إيجاباً في شكل زيادة بنسبة 30% على إجمالي صافي الأرباح التشغيلية خلال الربع الثالث من العام الجاري. وقد سجلت معظم مكونات هذه الأرباح زيادات ملحوظة، ولا سيما الدخل من عمليات التمويل الإسلامي والعمليات

المجموعة القابضة THG تدهن مكاتبها الجديدة



دشنت المجموعة القابضة The Holding Group مكاتبها الجديدة في جسر الباشا، بعدما كانت مكاتبها في الأشرقية - التبريس قد احترقت في شباط الماضي. وفي حفل التدشين الذي حشد زبائن المجموعة وعاملين في الحقل الاعلاني ومهتمين، عرض شريط مصوّر لمكاتب الشركة قبل الأحداث وبعدها. ثم جّول الحضور في أرجاء أقسام المجموعة التي تضم تحت سقف واحد شركتي "تيم/يونغ أند روبكس" و"إنترماركس" التخصصيتين في حقل الإعلان، و"أصداء" و"بولارس" للعلاقات العامة و"ميدبا إدج" للتخطيط الاعلاني. وأكد رئيس مجلس الإدارة المدير العام طلال المقدسي "أن أحد أهم الأهداف لتدشين مكاتبنا الجديدة تأكيد إيماننا بالمشاركة في إعادة إحياء لبنان".

بنك لبنان والمهجر يحوز على جائزة أفضل مصرف في لبنان من The Banker



ولقد أعرب الأزهرى عن إعترازه وفخره بالحصول على هذه الجائزة العالمية التي اكدت مرة أخرى إجماع المؤسسات العالمية على أن بنك لبنان والمهجر هو أفضل مصرف في لبنان. ولقد صرّح بأن الفضل يعود بالدرجة الأولى الى ثقة الزبائن بالمصرف وبإستراتيجيته المبنية على تأمين راحة البال للزبائن وأفضل الخدمات المصرفية وأشملها.

بأعلى تصنيف للقوة المالية بين المصارف اللبنانية من Intelligence Capital المختصة بتصنيف المصارف في الشرق الأوسط. ولقد إستلم سعد الأزهرى، نائب رئيس مجلس الإدارة ومدير عام بنك لبنان والمهجر، جائزة أفضل مصرف في لبنان من The Banker خلال حفل عشاء أقامته المؤسسة العالمية في لندن. تم خلاله توزيع الجوائز على المصارف الفائزة بهذا اللقب في كل بلد من بلدان العالم.

حاز بنك لبنان والمهجر على جائزة أفضل مصرف في لبنان للعام 2006 من المؤسسة العالمية The Banker. حاصداً بذلك جميع الجوائز العالمية التي أعطيت للمصارف اللبنانية عن العام 2006 وهي: جائزة أفضل مصرف في لبنان من The Banker و Global و Euro money و Finance. جائزة أفضل مصرف إستثمار في لبنان من Euro money.

.. ويجدد بطاقة فيزا بلاك بلاتينوم

لبنان والمهجر، تتحلى بطاقة بلوم فيزا بلاتينوم السوداء ببرنامج هدايا بلوم وبرنامج نقاط بلوم الذهبية ما يقدم لحاملي البطاقة قيمة إضافية مع كل إستعمال.

على باقة من المزايا المميزة، كما وتمتج تقنية الرقاقة الذكية هذه البطاقة أمان أكثر وسهولة في الإستخدام، خاصة للمسافرين بشكل دائم. كونها من مجموعة بطاقات بنك

وجدد بنك لبنان والمهجر بطاقته بعد أن قام بإعادة إطلاق بلوم فيزا بلاتينوم السوداء الذكية، لا تزال هذه البطاقة للنخبة ويمكن الحصول عليها من خلال دعوة خاصة من المصرف تحتوي البطاقة

"مجموعة عوده - سرادار" تسعى الى الدخول لسوق المصارف السعودية

عن السنوات الماضية، واعتبر المحللون أن حصة "إي بي إن أمرو" في "السعودي - الهولندي"، لا تدرج ضمن نشاطاته الأساسية، علماً أنه نفذ في السنوات الماضية خطة للخروج من الأسواق الشرق الأوسطية التي تفتقر الى فرص نمو (باع "مصرف إي بي إن أمرو" لبنان، الى بنك بيبلس في 2002). وأشار بارت فان دير فين من شركة "رابو سكيوريتيز" الى ان بيع حصة الـ 40% في المئة سيساهم في تحرير بعض أصول المصرف الهولندي وخمسين معدّل الملاعة لديه كي يستكمل شراء بنك "انطونفينتا" الإيطالي. وأفاد لوانليس كاراباناكس، مدير عام الاستشارات المصرفية الإستثمارية العالمية في مصرف "إتش إس بي سي" السعودية، في حديث مع وكالة "زوايا داو جونز" ان "معظم المصارف الدولية والإقليمية تزيد تثبيت وجودها في السوق المصرفية السعودية، ويعتبر هذا الوقت مناسباً لأي مصرف يريد بيع

حصته في السعودية". وكشف سعد بناني، نائب رئيس الأسواق العالمية في شركة "ميريل لينش"، للوكالة ذاتها، أن "إي بي إن أمرو" قد يكون مهتماً ببيع حصته كي يؤسس وحدة ملوكة بالكامل، تكون تابعة له في السعودية، بعد ان سمحت هيئة سوق المال السعودية بإنشاء مصارف إستثمارية أجنبية ملوكة بالكامل في السعودية، وقد يكون هذا أحد الأسباب التي حثت المصرف على بيع حصته. وتأسس "السعودي - الهولندي" في 1926 كي يلبي احتياجات الحجاج القادمين من المستعمرات الهولندية السابقة في إندونيسيا، يذكر أنه فضلاً عن "إي بي إن أمرو"، تضم الأطراف الأخرى التي تملك حصصاً في "السعودي - الهولندي"، شركة العليان السعودية الإستثمارية المحدودة (حصتها 20 في المئة) و"الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية" الحكومية (8.5 في المئة)، مقابل حصة تقارب 31.5 في المئة للمجموع.

تدرس "مجموعة عوده - سرادار" شراء حصة نسبتها 40% في "البنك السعودي - الهولندي" للملوك حالياً "بنك هولندا العام - إي بي إن أمرو" بغية دخولها السوق المصرفية السعودية. وتنضم "مجموعة عوده سرادار" الى السباق القائم بين "بنك الكويت الوطني" و"ستاندرد تشارتد" البريطاني، في مزايده على حصة المصرف الهولندي في المصرف السعودي، الذي يتخذ من الرياض مقراً له. ورفض مصرف "إي بي إن أمرو" التعليق على الخطوات التي ينوي إتخاذها في شأن حصته في "البنك السعودي - الهولندي"، في حين رفضت "مجموعة عوده - سرادار" التعليق على الخبر. ويبلغ حجم "السعودي - الهولندي" في السوق حوالي 4.7 مليار دولار، ووصل مجموع أصول المصرف السعودي - الهولندي الى 40 مليون ريال سعودي (10.7 مليارات دولار) في نهاية العام الماضي، أي بزيادة نسبتها 19.5 في المئة

الشركة اللبنانية للاعلام والدراسات ش.م.م

سنة خدمات للأفراد والمؤسسات

* "Daily Report" ... زبدة ما في كل وسائل الاعلام المحلية والعربية والأجنبية

* إدارة حملات إعلانية و ترويجية

01/746333 www.lebanonreport.info

الاقتصاد والاعمار

www.immarwaiktissad.com
e-mail: immar@immarwaiktissad.com
info@immarwaiktissad.com

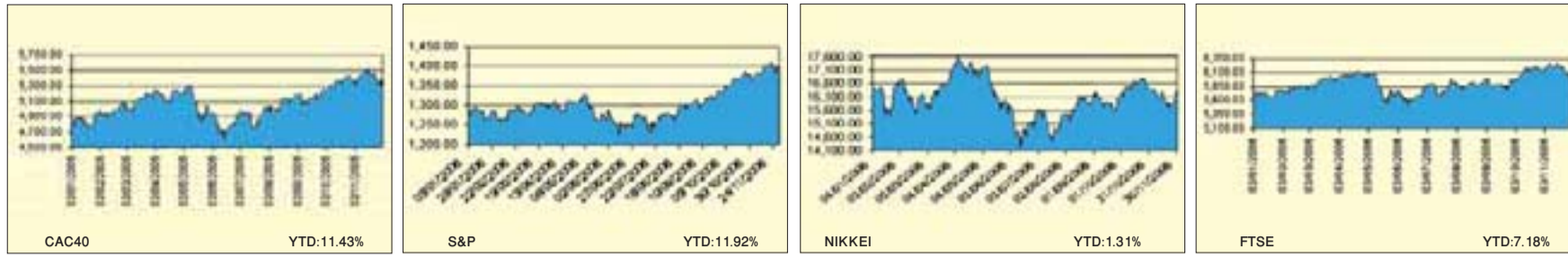
جمهورية مصر العربية
القاهرة
مجدي رياض
هاتف: 0020 2 / 7452337
ص.ب: 232 - الهرم

الجمهورية العربية السورية
دمشق - المزة - شارع العلم
د. صباح هاشم
هاتف: 00963 11 / 6621851
فاكس: 00963 11 / 6615694
ص.ب: 60510 سوريا - دمشق

لبنان - الحمراء - شارع منيمنة - بناية الشيخ
هاتف وفاكس:
00961 1 746333
00961 1 746444
00961 1 743796
ص.ب: 6517/113 الحمرا - بيروت - لبنان

رئيس التحرير - المدير المسؤول
حسن مقلد
سكرتير التحرير سيليا مروة

التوزيع داخل لبنان: شركة الأوائل للتوزيع - هاتف: 01/666314-5



أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM	MidPrice (\$)
Sovereign Debt			
R. Lebanon 6 1/2	Feb-07	6.38%	99.75
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	7.33%	100.00
R. Lebanon 7 3/8	Jun-08	7.37%	98.50
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	7.81%	102.25
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	8.22%	103.50
R. Lebanon FRN (libor+3.25%)	Nov-09	8.36%	98.00
R. Lebanon 7	Dec-09	7.95%	96.00
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	8.01%	96.00
R. Lebanon 7 7/8	May-11	8.42%	96.50
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	8.53%	95.00
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.62%	98.50
R. Lebanon 7 3/8	Apr-14	8.29%	92.50
Central Bank of Lebanon 10%	Apr-15	8.96%	104.50
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	8.86%	96.25
R. Lebanon 11 5/8	May-16	9.06%	114.50
R. Lebanon 8 1/4	Apr-21	9.00%	92.50

Beirut Stock Exchange					
Stock	Closing Price\$	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
Solidere (A)	15.40	-14.3%	14.9	1.2	2,546.2
Solidere (B)	15.48	-13.9%	15.0	1.2	
BLC Bank	10.00	42.7%	20.7	8.3	403.2
Banque Audi listed	65.00	0.0%	12.6	1.7	2,033.1
Banque Audi GDR	62.05	3.7%	12.0	1.6	
Bank of Beirut-Listed shares	12.80	29.3%	14.7	2.2	519.7
Bank of Beirut-Pref Call Class B	11.70	-3.3%	NA	NA	35.1
Bank of Beirut-Pref Call Class C	25.00	0.0%	NA	NA	73.0
Byblos Bank-Listed shares	1.70	-28.0%	10.4	1.2	698.8
Byblos Bank-Priority shares	1.70	-26.1%	10.4	1.2	
Byblos Bank-Pref Call-Listed	107.50	-3.2%	NA	NA	107.5
BEMO Bank -Listed	3.60	2.9%	7.4	1.1	57.6
BLOM Bank GDR	56.45	-15.1%	6.8	1.2	1,390.8
BLOM Bank Listed	69.00	0.0%	8.4	1.5	
Rymco	1.00	-10.7%	16.7	0.7	25.0
Holcim Liban	1.70	-5.6%	17.4	1.8	398.1
Ciments Blancs Bearer	2.00	60.0%	4.4	1.9	18.0
Ciments Blancs Nominal	1.30	-13.3%	2.9	1.3	11.7
Uniceramic Nominal A	0.91	-35.0%	15.4	1.4	11.7
Uniceramic Bearer C	1.75	0.0%	29.7	2.8	22.5
Beirut Interbank Fund	103.00	-3.7%	NA	NA	20.6
Beirut Global Income Fund	100.00	-4.9%	NA	NA	34.0
Beirut Lira Fund*	104,500	-3.7%	NA	NA	28,737.5
Beirut Golden Income*	107,000	-4.2%	NA	NA	43,870.0

Arab Markets		
Company Name	Last	YTD
Saudi SE	7672	-54.09%
Saudi Basic Industries Corp.	101.5	-46.58%
Saudi Telecom Co.	84.75	-43.50%
Saudi Electricity Co.	12	-20.00%
Al Rajhi Bank	178.5	-57.50%
Samba Financial Group	136	-35.24%
Riyadh Bank	62	-55.71%
Kuwait SE	9165	-19.94%
National Bank of Kuwait	2040	-8.11%
Mobile Telecommunications Co.	2860	-18.75%
Kuwait Finance House	1960	-17.65%
The Public Warehousing Co.	1500	-48.28%
The Gulf Bank	1460	17.74%
The Commercial Bank of Kuwait	1000	-10.71%
DUBAI FM	4000	-46.14%
Emaar Properties Co.	11.80	-49.25%
Emirates Bank International	12.50	-34.31%
National Bank of Abu Dhabi	18.45	-59.07%
National Bank of Dubai	9.00	-56.31%
Emirates Telecommunication Corp.	16.65	-26.59%
Shuaa Capital	4.64	-54.95%
DOHA SM	5830	-47.26%
Industries Qatar Co.	72	-50.34%
Qatar Telecom	206	-11.74%
Qatar National Bank	200.7	-32.24%
Qatar Gas Transport Co.	15.2	-69.96%
The Commercial Bank of Qatar	75	-51.94%
Doha Bank	73	-77.66%
BAHRAIN SE	2146	-2.27%
Bahrain Telecommunication Co.	0.94	3.52%
Al Ahli United Bank	1.01	7.45%
Investcorp Bank	2360	0.00%
Arab Banking Corporation	1.27	7.63%
Gulf Finance House	2.36	-22.37%
National Bank of Bahrain	0.97	-3.19%

Over - the - Counter					
Stock	Mid Price	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
SOLIDERE GDR	15.8	-9.7%	15.3	1.2	2,607.0
BLOM GDR	57	-14.3%	6.9	1.2	1,225.5
AUDI GDR	64.5	7.5%	12.5	1.7	2,113.4

The closing prices as of 5 - 12 - 2006
 *Price and all calculations quoted in Lebanese Pounds
 **The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

Lebanese Treasury Bonds											
Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Discount Rate (%)	Yield (%)	Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Yield (%)	Value (L.L)
6	16/11/06	17/2/07	269	6.99	7.24	24	9/11/06	6/11/08	268	8.50	10,000
12	9/11/06	8/11/07	268	7.19	7.75	36	9/11/06	5/11/09	268	9.32	10,000

Although all data is based on information deemed to be reliable, FFA takes no responsibilities for any decision based on it.



FINANCIAL

FUNDS ADVISORS

INTERNATIONAL S.A.L

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان
 وسيط معتمد في بورصة بيروت
 بناية تجاري . شارع اللبني . وسط بيروت التجاري
 TEL: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193
 Web Site: www.ffa.com.lb - e-mail : ffa@ffa.com.lb

وراء الأرقام

السوق المالي يتحدى الازمة والوقت بات اللاعب الأخطر

رغم كل الازمات السياسية التي تعصف بالبلد الا ان السوق المالية في لبنان لا تزال تثبت متانتها ازمة تلو الاخرى. اذ رغم الواقع المتشنج حاليا فان الاسهم المدرجة في بورصة بيروت تعرضت لتراجع بسيط نسبيا مقارنة مع حدة الخطاب السياسي وتفاعلات الشارع رغم ان التجارب تؤكد ان مشكلات بهذا الحجم كان من شأنها ان تهز بورصات في دول اخرى..

اذا سهم سوليدير يتراوح بين 15.25 و 16 دولارا وهو المستوى الذي شهدته السهم خلال حرب تموز. ورغم تدني السعر الا ان المراقبين كانوا يتوقعون هبوطا اقصى وهو ما لم يحصل بفعل عامل الثقة بالسوق المالي اللبناني. والامر نفسه ينطبق على باقي الاسهم المدرجة في بورصة بيروت.

واللائق ان المستثمرين يتابعون التطورات بدقة فيما يلبث اي مؤشر لانفراجات سياسية ان يلوح في الافق حتى تشهد البورصة اقبالا سريعا لساعات.. وبمراقبة بسيطة لبورصات الدول العربية نلاحظ انها شهدت تراجعا ايضا واكثر حدة مما شهدته بيروت رغم ما تعيشه هذه الايام.

ولكن هذا الصمود. الدافع للتفاؤل. محكوم طبيعا بعامل الوقت. الذي لا يصب في مصلحة السوق المالية. من هنا باتت الحاجة لاجاد حل سريع امر مهم ومطلوب. والا فالامر مرشح لمزيد من المخاطر والخسائر. ويبقى ان كلام حاكم مصرف لبنان وتطمينه الي سلامة وضع الليرة. وهو اثبت في محطات كثيرة قدرته على ادارة هكذا ازمت مالي. عنصر هام في تكريس الثقة لدى المستثمرين وتعميقها. كما موقف المصارف وبياناتها الايجابية.. الا ان التسريع في معالجة الامور هو المطلوب الاهم للخروج من الواقع الحالي باقل خسائر ممكنة.

طارق فرح

Impressive, isn't it?

Opel. Fresh thinking - better cars.

EURO NCAP

And it's every bit as good as it looks! What lies beneath its elegant smooth lines is a world of driving dynamism. Great ergonomics, masterful handling, comfort and control, all combined to offer you a superbly engineered Astra. IDS (Interactive Driving System), CDC (Continuous Damping Control), 1.8 16v 125hp ECOTEC engine, Speed sensitive power steering, 4 airbags... crowned by the five star award for safety performance from the Euro NCAP.

The new Opel Astra, you better believe it!

Techno Cars s.a.l. Saïd Freïha Street, Hazmieh Tel: 05 952323. www.technocars.com.lb
 RPM automobile. Jdeïdeh Tel: 01 870888. Rida Motors. Caracas Tel: 01 750579.